مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية، المجلد العشرون، العدد الثاني، ص247- ص294 يونيو 2012
ISSN 1726-6807 http://www.iugaza.edu.ps/ar/periodical/

صيغة أفعل التفضيل في القرآن الكريم

(دراسة نحوية)

د. أحمد إبراهيم الجدبة و **أ. بسام حسن مهرة**
أستاذ مشارك نحو وصرف — ماجستير نحو وصرف
الجامعة الإسلامية بغزة — **كلية مجتمع العلوم المهنية والتطبيقية**

ملخص: يدور البحث حول صيغة أفعل التفضيل بأقسامها الثلاثة والتفضيل بخير وشر ومنع صيغة أفعل من الصرف وتأنيث وجمع صيغة أفعل ودلالة هذه الصيغة على المشاركة مطبقاً الأقسام السابقة على القرآن الكريم مع بيان عدد ورودها في القرآن الكريم.

The Superlative Af^{c}al Form in the Holy Quran

Abstract: The paper deals with the superlative af^{c}al form with its three divisions. It covers preference using khair, and sharr. It also covers the case when this form is morphologically non-analytical. It deals with the feminine and the plural cases of this form. It deals with the form's indication of participation. The paper illustrates all the foresaid divisions from the Quran and indicates their occurrence in the Holy Book.

مقدمة:

صيغة أفعل التفضيل هي إحدى الصيغ التي تختص بها اللغة العربية وسيقدم البحث هذه الصيغة بأقسامها وأنواعها وتأتي هذه الصيغة مجردة من أل أو مقترنة بـ أل أو نكرة ومضافة وللتفضيل بكلمة خير وشر خاصية في القرآن الكريم ومن ثم سيتحدث البحث من منع هذه الصيغة من الصرف وتأثيره وجمع صيغة أفعل ودلالة هذه الصيغة على المشاركة ويحاول البحث تطبيق ما سبق على القرآن الكريم مع الاهتمام بالجانب الإحصائي لعدد ورود ما سبق في كتاب الله تعالى ، راجياً من الله التوفيق.

أولاً: أحوال صيغة أفعل التفضيل وفيه:

أقسام صيغة أفعل ، التفضيل بكلمة خير وشر ، منع صيغة أفعل من الصرف ، تأنيث صيغة أفعل ودلالتها على المشاركة وجمع صيغة أفعل التفضيل وإليك الحديث عن ذلك:

1- أقسام صيغة أفعل:

1- أفعل التفضيل المجردة من أل والإضافة :

يصاغ اسم التفضيل على وزن (أفعل) ، إما بأل نحو (الأَفْضَل) ، أو بدونها نحو (أَفْضَل) ، ويكون ذلك في المفرد تذكيراً وتأنيثاً ، وفي المثنى والجمع أيضاً.

وقد تحدث النُّحاة في ذلك ، ويعد اسم التفضيل مجرداً من أَل والإضافة بحكمين([1]) :

أولهما : اتصاله بـــ (مِنْ) لفظاً أو تقديراً : وذلك نحو زيدٌ أَفْضَلُ مِنْ مُحَمَّد ، فـالحرف (مِـنْ) لابتداء الغاية ، وترد جارّة للمفضل عليه كما في المثال السابق ، ومنه قوله تعالى: (أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالاً وَأَعَزُّ نَفَراً) ([2]) .

وذكر بعض النُّحاة : أنه قد يستغنى بتقدير (مِنْ) عند ذكرها لوجود دليل ، وهذا كثير في كون وقوع أفعل التفضيل خبراً ، نحو قوله تعالى : **(وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى)** ([3]) .

ويندر ذلك إذا كان صفة أو حال ([4]) ، ومثَّلوا لوقوعه حالاً في قول الشاعر :

دَنَوْتِ وَقَدْ خِلْنَاكِ كالبَدْرِ أَجْمَلاَ   فَظَلَّ فُؤَادِي فِي هَوَاكِ مُضَلَّلاَ([5])

فكلمة (أجمل) أفعل تفضيل ، ونصبت على الحال من التاء في دنوت ، وقد حذفت منه (مِـنْ) الجارة للمفضول عليه ، والتقدير : دَنَوْتِ أَجْمَلَ مِنَ البَدْرِ ، وقد خلناك كالبَدْرِ ، فورد اسم التفضيل مجرداً من أل والإضافة ، وهو منصوب على الحال في هذا الموضع ، ويعد من القليل النادر ([6]) .

قال أبو حيَّان : "ويقل الحذف إذا كان غير خبر كالمعطوف على المفعول ، ومثَّل بقوله تعالى : **(يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى)** ([7]) " ([8]).

يرى أبو البقاء أنَّ : " أخفى يجوز أن يكون فعلاً ومفعوله محذوف : أي وأخفى السر عن الخلق ؛ ويجوز أن يكون اسماً : أي وأخفى منه " ([9]) ، وهذا ما ذهب إليه الزمخشري ([10]) ، ومنه قول (الله أكبر) .

---

[1] شرح شذور الذهب ، ص417 ، وشرح التصريح على التوضيح على ألفية بن مالك: 102/2 ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني: 45/3 .

[2] سورة الكهف 34/18 .

[3] سورة الأعلى 17/87 .

[4] انظر : ارتشاف الضرب: 2330/5 ، وشرح المفصل ،وحاشية الصبان على شرح الأشموني : 45/3 .

[5] البيت بلا نسبه ، وهو من بحر الطويل ، انظر : شرح التصريح: 103/2 ، وشرح ابن عقيل : 177/3 ، وشفاء العليل في إيضاح التسهيل : 612/2 ، تحقيق.

[6] انظر : ارتشاف الضرب: 2330/5 ، وشرح ألفية بن مالك ، لابن الناظم ، ص480 ، وشرح التصريح، للأزهري : 103/2 .

[7] سورة طه 7/20 .

[8] ارتشاف الضرب: 2330/5 .

[9] إملاء ما من به الرحمن: 119/2 .

[10] انظر : الكشاف ، 530/2 .

قال سيبويه : " معناه الله أكبر من كل شيء" ([1]) حيث إنَّ (مِنْ) محذوفة ، والتقدير : أكبر من كل شيء ([2]) ، ومثَّلوا بقول الفرزدق :

إنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا بَيْتاً دَعَائِمُهُ أَعَزٌّ وَ أَطْوَلُ([3])

فحذف (مِنْ) ، والتقدير : " أعزّ من غيره وأطول من غيره ، والمراد : دعائمه عزيزة طويلة ، فقدر تقديراً بمِنْ ، نحو : أَكْرَمُ مِنْ وأَعْلَمُ مِنْ ([4]) .

ويرى الرضي أنَّ : " المحذوف هو المضاف إليه ، أي أكبر من كل شيء ، وأعز دعامة ، ولم يعوض منه التنوين لكون أَفْعَلُ غير منصرف ، فاستشبع ذلك " ([5]) وقد تحذف (مِنْ) في حال التنكير ، مثل (آخر) وقد سبق الحديث عليه ، وهي على وزن أفعل ، نحو : جَاءَنِي زَيْدٌ وَرَجُلٌ آخَرُ ، ومَرَرْتُ بِهِ ، وبآخَرَ ([6]).

الثاني : أن يستوي فيه المفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث ([7]) : وذلك عندما أقول : محمدٌ أَفْضَلُ مِنْ أَحْمَد ، وفَاطِمَةُ أَفْضَلُ مِنْ مَرْيَم ، والمتقدِّمَان أَفْضَلُ مِنَ المتأخِرِيْن ، والمتَعلِّمَاتُ أَفْضَلُ مِنَ الجَاهِلاَتِ ، فاسم التفضيل (أفضل) ، في الأمثلة مجرداً من أل والإضافة ، واستوى فيه المفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث .

وعدَّ الأزهري أنَّ هذا الجانب من أحكام اسم التفضيل المجرد من أل والإضافة ، وهو ما كان في نفسه ، وهو أن يكون مفرداً مذكراً ، فالإفراد والتذكير فيه لازم لتجرده من أل والإضافة ([8]) . ومن ذلك قوله تعالى : (**إِذْ قَالُوا لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَى أَبِينَا مِنَّا وَنَحْنُ عُصْبَةٌ**) ([9]) .

يرى أبو حيَّان أنَّ : " أحبّ : أفعل تفضيل ، وهو مبنى من المفعول شذوذاً ولذلك عدّي بإلى"([10]).

([1]) الكتاب ، لسيبويه : 33/2 .

([2]) شرح المفصل: 99/6 .

([3]) البيت للفرزدق ، وهو من بحر الكامل ، انظر : شرح ديوانه ، للصاوي : 155/2.

([4]) انظر : شرح المفصل: 97/6 ، وشرح ابن عقيل : 182/3 .

([5]) شرح الرضي على الكافية : 453/3 .

([6]) انظر : ارتشاف الضرب ، 2334/5 .

([7]) انظر : شرح التصريح ، للأزهري : 102/2 .

([8]) انظر : المرجع السابق 102/2 .

([9]) سورة يوسف 8/12 .

([10]) البحر المحيط: 282/5 .

وقد ورد الحذف في نحو قوله تعالى : **(رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ)** (1).

فاحبُّ على وزن أفعل والمقصود به التفضيل فالكلام فيه حذف ، والتقدير : أحبّ إليكم من امتثال أمر الله تعالى ورسوله في الهجرة من دار الكفر إلى دار الإسلام (2) .

أما في قوله تعالى : (ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَاماً عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ وَتَفْصِيلاً..)(3). اختلف البصريون والكوفيون في قوله (أحسن) وهو مجرد من أل والإضافة فيرى بعضهم : أنه فعل ، ويرى الآخرون أنه اسم تفضيل ، وهذا ما أورده ابن هشام الأنصاري (4) .

وعند أبي حيَّان : " أحسن : فعل ، وقال بعض الكوفيين : يصح أن يكون اسماً ، وهو أفعل تفضيل ، وهو مجرور صفة للذي وإن كان نكرة من حيث قارب المعرفة ، إذ لا يدخله (أل) كما تقول العرب : مَرَرْتُ بالذِي خَيْرٌ مِنْكَ ، ولا يجوز : مَرَرْتُ بِالَّذِي عَالِمٍ" (5) . وقد استعمل أفعل المجردة من أل والإضافة عارياً عن معنى التفضيل "(6). نحو قوله تعالى : **(اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ)** (7) .

فالمقصود هو المبالغة في علم الله سبحانه وتعالى ، ولا أحد يشاركه في علمه فاستعمل (أعلم) على وزن أفعل مجرداً من أل والإضافة ، عارياً من معنى التفضيل .

فاسم التفضل المجرد من أل والإضافة قد يتصل بـ (مِنْ) لفظاً ، أو تقديراً وقد يستغنى بتقديرها عن ذكرها لوجود دليل ، وهذا ما عليه النُّحاة ، ولذلك أوردوا عليه شعراً ، وآيات من الذكر الحكيم ، كما ويستوي فيه المفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث .

2- أفعل التفضيل المقترنة بأل :

يرد أفعل التفضيل مقترناً بالألف واللام ، نحو : الأعلى والأفضل والأكرم كما ورد بدونها ، مثل : أعلى وأفضل وأكرم .

---

(1) سورة يوسف 33/12 .

(2) انظر : البحر المحيط: 305/5 .

(3) سورة الأنعام 154/6 .

(4) انظر : مغني اللبيب: 737/2 .

(5) البحر المحيط ، 255/4 .

(6) انظر : شرح ألفية ابن مالك ، لابن الناظم ، ص483 .

(7) سورة الأنعام 124/6 .

وعد ابن هشام أنّ اسم التفضيل : "يكون مطابقاً لموصوفه إذا كان بأل ، نحو : زَيْدٌ الأَفْضَلُ ، والزَّيْدَانِ الأَفْضَلاَنِ ، والزَّيْدُونَ الأَفْضَلُونَ ، وهِنْدٌ الفُضْلَى ، والهِنْدَاتُ الفُضْلَيَاتُ ، أو الفُضَّلُ"(1).
فاسم التفضيل (الأفضل) في الأمثلة جاء مقروناً بأل ، ومطابقاً لموصوفه من حيث الإفراد، والتثنية ، والجمع ، والتذكير ، والتأنيث .

وفي المستوفي أنَّ اسم التفضيل إذا اقترن بأل فقد تثنى ، نحو : الأفْضَلاَن ، وتجمع ، نحو : الأَفَاضِل ، والأَكَارِم ، وتؤنث أيضاً ، نحو : الفُضْلَى ، والعُلْيَا والصُغْرَى ، والأُخْرَى والقُصْوَى ، والمقصود بالجمع هنا هو جمع التكسير (2) . ومما جاء في القرآن الكريم ، نحو قوله تعالى : **(إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَى ...)** (3) .

قال الزمخشري : " الخصلة المفضلة في الحسن ، تأنيث الأحسن " (4) .

وذكر الأزهري أنَّ : " اسم التفضيل (أفعل) إذا كان مقروناً بأل فيجب له حكمان " (5).
أولهما : أن يكون مطابقاً لموصوفه تذكيراً وتأنيثاً وإفراداً وتثنية وجمعاً .
ثانيهما : ألاَّ يؤتى معه بـ (مِنْ) جارَّة للمفضل عليه ، لأن (مِنْ وأل) يتعاقبان فلا يجتمعان كأل والإضافة .

فالأول نحو قوله تعالى : **(سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى)** (6) .

والثاني : لا يجوز القول : زيدٌ اَلأفضلُ مِنْ عَمْرٍو ، أي معه (مِنْ) إذا كان مقترناً بأل.

ومما ورد مطابقاً في القرآن الكريم أيضاً ، نحو قوله تعالى : **(فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا...)** (7) .

فكلمة (الدنيا) مؤنث الأدنى ، وهي على وزن (فُعْلَى) مقترنة بالألف واللام وهي مطابقة لموصوفها .

---

(1) شرح قطر الندى وبل الصدى ، ص307 ، وشرح ابن عقيل : 179/3

(2) انظر : المستوفي في النحو: 134/1.

(3) سورة الأنبياء 101/21 .

(4) الكشاف: 584/2 ، والبحر المحيط: 342/6 .

(5) شرح التصريح: 103/2 .

(6) سورة الأعلى 1/87 .

(7) سورة البقرة 85/2 .

أورد أبو حيَّان أنَّ : " الدُنْيَا : تأنيث الأدنى ، وترجع إلى الدنو بمعنى القرب ، والألف فيه للتأنيث ، ولا تحذف منها الألف واللام إلا في بعض الشعر " (1) .

ومنه قوله تعالى : (**إِذْ أَنْتُمْ بِالْعُدْوَةِ الدُّنْيَا وَهُمْ بِالْعُدْوَةِ الْقُصْوَى** ...) (2) .

يرى الزمخشري أنَّ : " الدُّنْيا والقُصْوى على وزن فُعْلى ، وجاءت إحداهما بالياء والثانية بالواو ، والقياس هو قلب الواو ياء كالعليا ، وأما القُصْوى فكالقود في مجيئه على الأصل ، واستعمال القُصوى أكثر ، وقد جاء القُصْيَا أيضاً" (3) .

فالدنيا والقصوى في الآية الكريمة مقترنتان بأل ، وهما تأنيث الأدنى والأقصى على وزن أفعل .

وعند أبي البقاء أنَّ : " القُصْوَى بالواو ، وهي خارجة عن الأصل ، وأصلها من الواو، وقياس الاستعمال أن تكون القُصْيَا ، لأنه صفة كالدنيا والعليا ، وفعلى إذا كانت صفة قلبت واوها ياء ، فرقاً بين الاسم والصفة " (4) .

قال ابن يعيش : " القياس في (دُنْيَا) أن يكون بالألف واللام لأنه صفة في الأصل على زنة فُعْلَى ، ومذكره الأدْنَى مثل : الأكْبَرُ والكُبْرَى " (5) .

وقد ترد (دنيا) بغير الألف واللام والإضافة ، وتكون نكرة ومثلها (جُلَّى) على وزن فُعلي لشبههما بالجوامد ، وهما مؤنث أدنى و أجل على وزن أفعل (6) ، ومثّلوا لذلك بقول العجَّاج في كلمة (دنيا) :

يَوْمَ تَرَى النّفُوسُ مَا أَعَدَّتِ
فِي سَعْيِ دُنْيَا طَالَمَا قَدْ مُدَّتِ (7) .

فاستعمل (دنيا) مجردة من أل والإضافة ، وهي نكرة إجراء لها مجرى الأسماء لكثرة الاستعمال، وذكر بعضهم أنها تجَّرد إذا كانت بمعنى العاجلة وانمحاء معنى التفضيل منها ، وكذلك جلّى أيضاً(8).

---

(1) البحر المحيط: 282/1 .

(2) سورة الأنفال 42/8 .

(3) الكشاف: 159/2 .

(4) إملاء ما من به الرحمن: 7/2 .

(5) شرح المفصل: 100/6 .

(6) انظر : ارتشاف الضرب: 2334/5 .

(7) البيت للعجاج بن رؤبة ، وهو من بحر الرجز ، انظر : ديوانه ، ص267 .

(8) انظر : الكافية في النحو: 219/2، وشرح المفصل: 101/6 .

ويرد اسم التفضيل مطابقاً في التثنية . نحو : الزَّيْدَانِ الأَفْضَلاَنِ والهِنْدَانِ الفُضْلَيَانِ(1).

وعند ابن عقيل أنَّه : " لا يجوز عدم مطابقته لما قبله ؛ فلا يقال : الزيدون الأفضلُ ، ولا : الزَيْدَان الأفضلُ ، ولا : هِنْدٌ الأَفْضَلُ ، ولا : الهِنْدَانِ الأَفْضَلُ ، ولا الهِنْدَاتِ الأَفْضَلُ ، ولا يجوز أن تقترن به (مِنْ) ؛ فلا يقال : زيدٌ الأَفْضَلُ مِنْ عَمْرو" (2) .

ففي حال المطابقة أقول : الزَّيْدُون الأَفْضَلُون ، والزَّيْدَانُ الأَفْضَلاَن ، وهِنْدٌ الفُضْلَى ، وهكذا ...

فأفعل التفضيل المقترنة بأل لا تستعمل بـ (مِنْ) الداخلة على المفضول" (3) . ويرى بعضهم أنَّه قد يجمع في الظاهر بين أل الداخلة على اسم التفضيل ومِنْ الجارّة للمفضول عليه (4) . ومثَّلوا بقول الأعشى :

وَلَسْتُ بِالأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصَىً   وَإِنَّمَا العِزَّةُ لِلكَاثِرِ (5)

قال بعض النُّحاة : " الأصل في ذلك (ولست بأكثر منهم) متعلقاً بمحذوف مجرد عن الألف واللام ، لا بما دخلت عليه الألف واللام ، والتقدير : وَلَسْتُ بِالأَكْثَرِ أَكْثَرَ مِنْهُمْ"(6).

وأورد ابن الحاجب أنَّ : " مِنْ فيه ليست تفضيلية ، بل للتبعيض ، أي لست من بينهم بالأكثر حصى " (7) .

وعد الزمخشري أنَّ : " مِنْ في البيت لبيان الجنس ، نحو قول : أنت منهم الفارس ، أي أنت الفارس من بينهم " (8) .

فالشاعر جمع في الظاهر بين أل الداخلة على اسم التفضيل ، و (مِنْ) الجارّة للمفضول عليه .

ويرى الجمهور أنَّ : " في هذا البيت عدّة توجيهات أو تخريجات " (9) .

فاسم التفضيل المقترن بأل التعريف تلزمه المطابقة في التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع ، وهذا ما عليه النُّحاة ، وعلى ذلك ورد في القرآن الكريم والشعر .

---

(1) انظر : شرح قطر الندى وبل الصدى ، ص307 .

(2) شرح ابن عقيل : 179/3 ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني : 47/3 .

(3) انظر : ارتشاف الضرب: 2321/5 .

(4) الخصائص: 185/1 ، تحقيق : الأستاذ .

(5) البيت للأعشى ، وهو من بحر السريع ، انظر : ديوانه ، ص193 ، شرح : د. يوسف شكري فرحات ، دار الجيل، بيروت ، ط1/1413هـ - 1992م .

(6) ارتشاف الضرب: 2320/5 ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني : 47/3.

(7) الكافية في النحو: 215/2 .

(8) المفصل في علم العربية ، ص263.

(9) انظر : مغني اللبيب ، لابن هشام : 744/2 ، وشرح ابن عقيل : 180/3 .

3- أفعل التفضيل المضافة إلى النكرات والمعارف :

يستعمل أفعل التفضيل مضافاً للنكرة والمعرفة ، ولكلٍ منهما حكم على النحو التالي :

أولاً : **المضاف إلى نكرة** : وفي هذه الحالة يكون كالمجرد من أل والإضافة، حيث إنَّه يلزم حالة واحدة هي الإفراد والتذكير ، نحو : زَيْدٌ أَفْضَلُ رَجُلٍ، والزَيْدَانِ أَفْضَلُ رَجُلَيْنِ، والزَّيْدُونَ أَفْضَلُ رِجَالٍ ، وهِنْدٌ أَفْضَلُ امْرَأَةٌ ، والهِنْدانُ أَفْضَلُ امرأتينِ ، والهِنْدَاتُ أَفْضَلُ نِسْوَةَ ، فاسم التفضيل (أفضل) في جميع الأحوال مفرداً مذكراً ، وفيها المضاف إليه قبل اسم التفضيل جاء مطابقاً للموصوف ، إفراداً ، وتثنية ، وجمعاً ، وتذكيراً ، وتأنيثاً (1).

وفي المثال الأول (زيدٌ أَفْضَلُ رَجُلٍ) حيث المطابقة بين زيد ورجل أي المضاف إليه والموصوف ، وقد ورد فيه حذف .

قال أبو حيَّان :" فحذف (من وكل) وأضيف أفعل إلى ما كان مضافاً إليه ، وكذا في المؤنث" (2).

يقول الصبَّان : أصله (زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ كُلِّ رَجُلٍ) ، فحذف (من كل) اختصاراً ، للكلام أو الجملة ، وأضيف صيغة أفعل التفضيل وهي (أَفْضَل) إلى رجل ، وجاز كونه مفرداً مع أنَّه في الأصل يكون جمعاً لفهم المعنى وعدم وقوع اللبس ، وأفعل في هذه الحالة بعض ما يضاف إليه ، فوجب التنكير ، لأن كل مفرد وقع موقع الجمع لا يكون إلاَّ نكرة" (3) .

فالمعنى أنَّ زيداً أفضل من كل رجل قيس فضله بفضله أو من كل رجلين قيس فضلهما بفضلهما أو أفضل من كل رجال قيس فضلهم بفضلهم ، وهذا الواضح من أمثلة النُّحاة السابقة .

والنكرة المضاف إليها اسم التفضيل قد تكون جامدة ، أو مشتقة ، فإن أضيف إلى جامدة كان مفرداً مذكراً دائماً ، وما بعدها مطابق لما قبلها في الإفراد

والتذكير وفروعهما" ، وقد يختلف الجنس ، فلا يقال (زَيْدٌ أَفْضَلُ امرَأَةٍ) فزيد مذكر وامرأة مؤنث فاختلفا (4).

وزعم الفرَّاء أنَّه : " يجوز أن يؤنث أفعل ويثنى إذا أضيف إلى نكرة مدناة من المعرفة بصلةٍ وإيضاح ، نحو : هِنْدٌ فُضْلَى امرأةٍ تَقْصِدُنا ، والهِنْدَان فُضْلَيَا امرَأَتَيْنِ تَزُورَانِنا"(5). فاسم التفضيل

---

(1) شرح شذور الذهب ص417 ، وشرح قطر الندى وبل الصدى ، ص307، وحاشية الصبان على شرح الأشموني : 47/3 .

(2) ارتشاف الضرب: 2322/5 .

(3) انظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني : 47/3 .

(4) انظر : ارتشاف الضرب: 2322/5 .

(5) انظر : رأي الفراء في ارتشاف الضرب: 2323/5 .

جاء مؤنثاً ومثنى لإضافته إلى نكرة قريبة من المعرفة . وقد ورد مضافاً إلى نكرة في القرآن الكريم في قوله تعالى : (**إِنَّكُمْ رَضِيتُمْ بِالْقُعُودِ أَوَّلَ مَرَّةٍ**...) (1) .

قال أبو حيَّان : " مرة : مصدر ، كأنه قيل : أوَّل خرجة دعيتم إليها" (2) .

ويرى أبو البقاء العكبري أنَّ : " أوَّل مرة ظرف زمان وهو بعيد " (3) .

وعند الزمخشري : " مرة نكرة وضعت موضع المرات للتفضيل ، فَلِمَ ذكر اسم التفضيل المضاف إليها ، وهو دال على واحدة من المرات؟ قلت : أكثر اللغتين هِنْدٌ أكْبَرُ النِّسَاءِ ، وهي أكْبَرهُنَّ، ثم إنَّ قولك : هي كُبْرَى امرأة لا تكاد تعثر عليه ،ولكن هي أكْبَرُ امرأة، ، وأوَّل مرة وآخِر مرة" (4) .

وكما تضاف أفعل التفضيل إلى نكرة جامدة كما تبيّن ، تضاف إلى نكرة مشتقة وهما سواء .

فعندما أقول : زيدٌ أَفْضَلُ عَالِمٍ ، والزَيْدَانِ أَفْضَلُ عالِمَيْنِ ، والزيدون أَفْضَلُ عَالِمِيْن ، وهِنْدٌ أَفْضَلُ عَرَبِيَّة ، والهِنْدَانِ أفْضَلُ قُرَشِيَّتَيْنِ ، والهُنُودُ أفْضَلُ قُرَشيَّات ، فواضح وجه المطابقة بين المضاف إليه وموصوفه الذي قبل اسم التفضيل من الأمثلة السابقة ، إفراداً، وتثنية ،وجمعاً ، وتذكيراً ،وتأنيثاً .

ويرى ابن مالك أنَّه : " يجوز إفراد المضاف إليه إن كان مشتقاً مع كون الأول غير مفرد" (5) .

ومن ذلك قوله تعالى : (**وَلا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ** ...) (6) . والتقدير "أوَّل فريق كافر ، ولفظ كافر في معنى الجمع وهو لفظة واحدة " (7) .

وذكر أبو حيَّان أنَّ : " أفعل التفضيل إذا أضيف إلى نكرة غير صفة فإنه يبقى مفرداً مذكراً و النكرة تطابق ما قبلها ، فإن كان مفرداً كان مفرداً ، وإن كان تثنية كان تثنية ، وإن جمعاً كان جمعاً فتقول زَيْدٌ أَفْضَلُ رَجُلٍ ، وهِنْدٌ أَفْضَلُ امرأةٍ والزَيْدَانِ أفْضَلُ رَجُلَيْنِ ، والزَيْدُون أَفْضَلُ رِجَالٍ.."(8) .

---

(1) سورة التوبة 83/9 .

(2) البحر المحيط: 81/5 .

(3) إملاء ما من به الرحمن: 12/2 .

(4) الكشاف: 206/2 .

(5) التسهيل ، لابن مالك ، ص134 ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني : 47/3 .

(6) سورة البقرة 41/2 .

(7) إملاء ما منّ به الرحمن: 33/1 .

(8) البحر المحيط: 177/1 .

ويرى ابن مالك أنَّه قد تضمَّن المطابقة والإفراد" (1) . ومن ذلك قول الشاعر :

وإِذَا هُمُو طَعِمُوا فَأَلْأَمُ طَاعِمٍ   وَإِذَا هُمُ جَاعُوا فَشَرُّ جِيَاعِ(2)

ذكر أبو حيَّان : " جواز الوجهين مع المشتق في هذا البيت ، لأنه وأفعل مقدران بـ (مِنْ) والفعل ، ومن المعنى بها جمع في ضميرها الإفراد باعتبار اللفظ والجمع باعتبار المعنى " (3) .

وقد تكون الإضافة حقيقية ، وغير حقيقية ، فإن كانت حقيقية عُرّفت وصارت صفة كالتي في اللام ، وهي تثنى وتجمع وكذلك تؤنث كقوله تعالى : (إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا)(4) . وأما إن كانت غير حقيقية لم تعرَّف ، وتكون صفة للفعل كالمجرد عن اللام ، ولا تثنى ، ولا تجمع ، ولا تؤنث ، وينتصب عنه التمييز (5) . ومن ذلك قول الشاعر:

يَصْرَعْنَ ذَا اللُّبِّ حَتَّى لاَ حِرَاكَ بِهِ   وَهُنَّ أَضْعَفُ خَلْقِ اللهِ أَرْكَانَا (6)

فاسم التفضيل المضاف إلى نكرة جامدة أو مشتقة يلزمه الإفراد والتذكير والمطابقة في المضاف إليه، وقد ورد عليه كثير من الأمثلة والراجح لديَّ أنَّ المطابقة هي الأفصح ، وإن كان مؤوَّلاً أو محذوفاً ، نحو :

زَيْدٌ أَفْضَلُ رَجُلٍ ، أي أفْضَلُ مِنْ كُلِّ رَجُلٍ ، لعدم الالتباس وفهم المعنى .

ثانياً : المضاف إلى معرفة (7): يستعمل أفعل التفضيل مضافاً إلى معرفة ، ويقصد به التفضيل مطلقاً ، وأجاز النُّحاة في ذلك وجهين (8) :

الأول : استعماله كالمجرد من أل والإضافة ، فلا يطابق ما قبله ، نحو : الزَيْدَانِ أفْضَلُ القومِ ، والزَيْدُونَ أفْضَلُ القوْمِ ، وَهِنْدٌ أَفْضَلُ النِّسَاءِ ، والهِنْدَانِ أفْضَلُ النِساءِ ، والهِنْدَاتِ أفْضَلُ النِّسَاءِ ، ومنه قوله تعالى : **(وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ ..)**(9) فأحرص مفردة على وزن

---

(1) انظر : التسهيل ، لابن مالك ، ص134-135 .

(2) البيت مجهول القائل ، وهو من بحر الكامل ، انظر : شرح التسهيل ، لابن مالك : 62/3 ، وشفاء العليل، للسلسيلي : 616/2 .

(3) ارتشاف الضرب: 2323/5 .

(4) سورة هود 27/11 .

(5) انظر : ارتشاف الضرب: 2322/5 .

(6) البيت لجرير ، وهو من البحر البسيط ، انظر : شرح ديوانه ، لمهدي محمد ناصر الدين ،ص452 ، لبنان ، بيروت ، 1406هـ / 1986م .

(7) شرح شذور الذهب ، ص417 ، وشرح قطر الندى وبل الصدى ، ص307 .

(8) انظر : ارتشاف الضرب: 2325/5 ، وشرح ابن عقيل : 181/3 .

(9) سورة البقرة 96/2 .

أفعل ، ولم يطابق ما قبله ، فهو مفرد وما قبله جاء على صيغة الجمع، ولو جاء على المطابقة لكان أحارص الناس ، أو أحرصي الناس(1). فاستعمل اللفظة على صيغة المفرد ولم يستعملها مع الجمع مطابقاً لما قبلها.

الثاني : استعماله مطابقاً لما قبله ، ومثَّلوا لذلك بـ : الزَيْدَانِ أَفْضَلاَ القَوْمِ ، والزَيْدُونَ أَفْضَلُوُ القَوْمِ ، وأَفَاضِلُ القَوْمِ ، وَهِنْدٌ فُضْلَى النِّسَاءِ ، والهِنْدَانِ فُضْلَيَا النِّسَاءِ ، والهِنْدَاتُ فُضَّلِ النِّسَاءِ ، أو فُضْلَيَاتِ النِّسَاءُ(2) .

وقد ورد في القرآن الكريم استعماله مطابقاً في قوله تعالى : **(وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا لِيَمْكُرُوا فِيهَا)** (3) . فأكابر جمع أكبر على وزن أفعل ، وعدها أبو البقاء : مفعولاً ثانياً ؛ ويجوز أن يكون أكابر مضافاً إلى مجرميها ، فالمطابقة في الجمع ، حيث إنَّه لم يقل : أكبر مجرميها بالإفراد (4) .

ومن النُّحاة من يرى عدم وجوب المطابقة ، ورُدَّ عليهم بالآية السابقة (5) .

وقد أجاز سيبويه الإفراد ، ولذلك يقول : " كما تقول : هو أَحْسَنُ الفِتيَانِ ، وأَجْمَلُهُ وأَكْرَمُ بَنِيهِ وَأَنْبَلُهُ"(6) . وأجاز بعض النُّحاة ذلك ، ومثَّلوا (7): بقول ذي الرمّة :

وَمَيَّةُ أَحْسَنُ الثَّقَلَيْنِ جيداً وسَالِفةً وَأَحْسَنُهُمْ قَذَالاَ (8)

فالشاعر لم يقل حُسْنَى الثَّقَلَيْنِ ، ولاَ حُسْنَاهُم . فقوله (أَحْسَنُ) على وزن أفعل جاء به مذكراً ، وإن كان جارياً على مؤنث أو يحمل صيغة التأنيث(9) .

---

(1) انظر : بحر المحيط: 312/1 .

(2) شرح شذور الذهب ، ص417 ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني : 49/3 .

(3) سورة الأنعام 123/6 .

(4) انظر : إملاء ما من به الرحمن: 260/1 .

(5) انظر : شرح قطر الندى وبل الصدى ، ص307 ، وشرح شذور الذهب ، ص418 ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني : 49/3 .

(6) الكتاب ، لسيبويه : 80/1 .

(7) شرح شذور الذهب ، ص417 ، وارتشاف الضرب: 2325/5 ، وشرح المفصل 96/6 .

(8) البيت لذي الرمّة ، وهو من بحر الوافر ، انظر : ديوانه : 1521/3 تحقيق : د. عبد القدوس أبو صالح، دمشق ، 1393هـ - 1973م .

(9) انظر : شرح شذور الذهب ، ص418 ، وشرح المفصل: 96/6 .

وعند أبي عبيدة أنَّ : أفعل التي أصلها أن تكون للتفضيل قد تخرج عن معنى التفضيل إلى معنى فاعل وفعيل ، ولا يلحظ فيها معنى التفضيل إطلاقاً كالصفة المشبهة ، وتبع ذلك ناسٌ من المتأخرين ، و ذكر بعضهم أنها تكون بمعنى الصفة المشبهة(1) .

وذكر المبِّرد أنَّ : " تأويله باسم فاعل أو صفة مشبهة مطرد" (2) .

ويرى ابن مالك أنَّ : "الأصح قصره على السماع ، والمضاف إلى النكرة يلزم الإفراد والتذكير ، كذلك أكثر من المطابقة ، ومثَّل لذلك بـ : هُوَ أَفْضَلُ رَجُلٍ ، وهي أَفْضَلُ امْرَأَة ، وَهُمَا أَفْضَلُ رَجُلَيْنِ أو امرأَتَيْنِ ، وَهُمْ أَفْضَلُ رِجَالٍ ، وهُنَّ أَفْضَلُ نِسْوَةٍ" (3) .

وَعَدَّ أنَّ عدم المطابقة هو الغالب والشائع في الاستعمال (4) ، نحو قوله تعالى :

(وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ ..) (5) .

وقد اجتمع الاستعمالان ، المطابقة وعدمها في قول الرسول (صلى الله عليه وسلم) : (أَلا أُخْبِرُكُمْ بأَحَبِّكُمْ إِلَيَّ وَأَقْرَبِكُمْ مِنِّي مَنَازِلَ يَوْمَ القِيَامَةِ : أَحَاسِنُكُمْ ، أَخْلاَقَاً ، المُوَطِّئُونَ أَكْنَافاً ، الّذِين يَأْلَفُونَ وَيُؤْلَفُونَ)(6) . حيث استعمل ، لفظتي (أحبُّ وأقربُ) على صيغة المفرد ، وجمع (أحسن) على أحاسن .

وعلى هذا القياس يُقال : أَخَوَاك أَحْسَنُ الثَّلاَثَةِ ، وأَحْسَنَا الثلاثة ، وهندٌ أَحْسَنُ النِّسَاءِ ، وحُسْنَى النِّسَاءِ ، والهِنْدَانِ أحْسَنُ النِّسَاءِ ، وحُسْنَيَا النّسَاءُ ، والهنودُ أحْسنُ النّسِاءِ ، والهنود أَفْضَلُ النّسِاءِ أو فُضْلَيَاتَ النِّسَاءِ، فلم يطابق بين الجمع والمفرد ، وهو الغالب والشائع في الاستعمال (7) .

فأفعل قد يرد غير دال على معنى المفاضلة أو التفضيل ، لذلك يجب مطابقته لما قرن وجهاً واحداً كقولهم : الناقصُ والأشجُ أعْدَلاَ بني مَرْوان ، أي عادِلَاهم ،ولذلك يجوز قول : يُوسُفُ أحْسَنُ إِخْوَتَه ، إن قصد الأَحْسَنُ مِنْ بَيْنِهِمْ ، أو قصد حُسْنَهُم ، ويمتنع إن قصد أحسن منهم (8) .

---

(1) انظر : رأي أبو عبيدة في الارتشاف: 2325/5 .

(2) المقتضب ، للمبرد : 247/3 .

(3) التسهيل ، ص134 .

(4) حاشية الصبان على شرح الأشموني : 49/3 .

(5) سورة البقرة 96/2 .

(6) صحيح مسلم: 1080/4 .

(7) انظر : ارتشاف الضرب: 2325/5 .

(8) انظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني : 49/3 .

والمقصود بالامتناع في حالة أنَّ المنوي معنى (مِنْ) ، والأصل أن يكون بعض ما أضيف إليه ، وأفعل في هذا المثال ليس كذلك ، والأصح أن يضاف الشيء إلى نفسه ، ويوسف (عليه السلام) أحد الأخوة المذكورين ، لذلك يجب أن يقال : يوسف أحسن الأخوة ، وهو الأصوب ، وبذلك يتحقق الشرط . ومن النُّحاة من يرى جواز الوجهين، وَعَدُّوا الأفصح هي المطابقة(1) .

فالاستعمالان جائزان على درجة سواء ، حيث وردا في القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف ، وإن شاع أحدهما في النظم والنثر وبعض مقتطفات الشعر العربي .

2- شروط صيغة أفعل التفضيل

للمشاركة أثر في صيغة أفعل التفضيل حيث ذكرت لها معانٍ متعددة ، وأنواع مختلفة وقد صيغت لتدل على المفاضلة بين شيئين اشتركا في معنى واحد وزاد أحدهما على الآخر في هذا المعنى ، فهو : " الصفة الدالة على المشاركة والزيادة " (2) .

فهو يصاغ من الأفعال التي يجوز أن يصاغ منها فعل التعجب للدلالة على التفضيل ، وأجمع النحاة على صياغته بشروط (3) وهي :

أن يكون من فعل ثلاثي مجرد ، تام ، مثبت ، متصرف ، قابل معناه للكثرة غير مبني للمفعول ، ولا معبر عن فاعله بأفعل فعلاء ، وهذه الشروط جمعها ابن مالك في ألفيته بقوله (4) :

وَصُغْهُمَا مِنْ ذِي ثَلاَثٍ صُرِّفَا　　　قَابِلِ فَضْلٍ تَمَّ غَيْرِ ذِي انْتِفَا
وَغَيرِ ذِي وَصْفٍ يُضَاهِي أَشْهَلاَ　　　وَغَيْرِ سَالِكٍ سَبِيلَ فُعِلاَ

يصاغ أفعل التفضيل من كل فعل استوفى الشروط المذكورة على النحو التالي :

1- ثلاثي مجرّد : فلا يصاغ من غيره للدلالة على التفضيل ، إلا بالواسطة وقد ورد شذوذاً قولهم : " هُوَ أَعْطى مِنْكَ (من أعطى) ، وهُوَ أَوْلاَهُمْ بِالمَعْرُوفِ ، أو أَوْلَى مِنْكَ لِلْمَعْرُوفِ (من أولى) " (5) .

قال ابن هشام : ومن شروط هذا أن يكون مصوغاً من فعل ثلاثي نحو : زَيْدٌ أَعْلَمُ مِنْ عَمْرو ، وما زاد على ثلاثة يمتنع أن يبنى منه أفعل التفضيل نحو : دحرج واستخرج، وأشباههما ، فالأفعال نحو : انطلق واستخرج تعتبر ثلاثي لكنه مزيد فيه ، والشرط في الصياغة أن يكون

---

(1) انظر : ارتشاف الضرب: 2326/5 ، وشرح ابن عقيل : 181/3 .

(2) شرح قطر الندى وبل الصدى ، ص306 .

(3) التسهيل ، لابن مالك ، ص131 ، وشرح شذور الذهب ، ص418 ، وشرح الرضي على الكافية : 448/3 .

(4) شرح ألفية بن مالك ، ص461

(5) شرح الرضي على الكافية : 448/3 ، وارتشاف الضرب: 2319/5 ، وشرح المفصل ، لابن يعيش : 91/6 .

مجرداً (1) ، ومنهم من جوَّز بناءه من الثلاثي المزيد فيه ، بشرط حذف زوائده (2) . وقد يؤدي إلى اللبس في بعض المواضع المراد بها الزيادة في المفاضلة ، نحو :

زَيْدٌ أكْرَمُ وأفْضَلُ وأَحْسَنُ من غيره ، فبنوا من الفعل الثلاثي لفظاً لإزالة اللبس وأوقعوه على مصدر ما أَرادوا تفضيله فيه فقالوا : " زَيْدٌ أَكْثَرُ إفْضَالاً وإِكْرَاماً ، وأَعَمُّ إحْسَاناً، وأشَدُّ استِخْرَاجَاً ، وأسْرَعُ انطلاقاً " (3) .

أما ما كان على وزن أفعل دالاً على لون نحو (أَحْمَرْ) أو خِلقة نحو (أَعْرَج) ، أو (أَعْمَى) ، فلا يجوز قول ما أحْمَرَه ، ولا ما أَعْرَجَه ، إنما يقال : ما أَشَدَّ حُمْرَتَه ، وَمَا أَشَدَّ عَرَجَهَ ، فيجب استخدام المصدر ، مسبوقاً بلفظ أشد أو أكثر أو ما هو في معناهما (4) .

ويرى الرضي : " جواز بناء أفعل التفضيل من جميع الثلاثي المزيد فيه ، كانفعل ، واستفعل ، ونحوهما قياساً ، وليس بوجه عام ، لعدم السماع وضعف التوجيه فيه بخلاف أفعل " (5) .

وقد اختلف النحاة في صوغ أفعل التفضيل من غير الثلاثي ، فبعضهم يرى المنع مطلقاً، والآخر يجيز ذلك مطلقاً كما تبين سابقاً .

ومن الممكن ورود صيغة أفعل بدون فعل ، وَعَدَّ هذا خارجاً عن القياس . قال سيبويه : " هذا يحفظ حفظاً ولا يقاس ، ومثَّل بقول العرب :

أحْنَكَ (6) الشّاتَيْنِ ، وأحْنَكُ البَعِيْرَيْنِ ، كأنهم قالوا : حَنِكَ ، فجاءوا بأفعل على نحو هذا، وإن لم يتكلموا به " (7) .

---

(1) انظر : شرح شذور الذهب ، ص419 .

(2) انظر : شرح قطر الندى وبل الصدى ، ص352 .

(3) انظر : الكافية في النحو: 212/2 .

(4) انظر : الكتاب: 97/4.

(5) شرح الرضي على الكافية : 451/3.

(6) أحنك ، وهي : آكلهما ، انظر : اللسان مادة (حنك) : 416/10 .

(7) الكتاب ، لسيبويه : 100/4.

ومما جاء شذوذاً من غير فعل لصوغ أفعل التفضيل ، ما أورده النحاة نحو : "أَقْمِنْ(1) بِكَذَا (2) ، واستدلوا بقول العرب : " أَلَصّ مِنْ شظَاَظ (3) " (4) .

وفي نحو ما جاء على صيغة أفعل التفضيل ، هو مختلف في اقتياسه في التعجب ما أورده أبو حيَّان نحو : " أضيَعُ من كذا ، وأعْطَاهُمْ لِلدَرَاهِمِ ، وأولاهم بالمعروفِ" (5).

أما الألوان والعيوب الظاهرة ، فقد اختلف النحاة في صياغة أفعل التفضيل منها ، فبعضهم أجاز ذلك وبعضهم يمنع (6) .

فكما أن هناك ألوان وعيوب ظاهرة ، فهناك أيضاً باطنة ، وقد اختلف فيه . قال الرضي في شرح الكافية : " لا يبنى أفعل التفضيل من الألوان والعيوب الظاهرة ، أما الباطنة فيبنى منها ، نحو : فلان أَبْلَدُ (7) مِنْ فُلانٍ وأَجْهَلُ مِنْه " (8) .

كما اختلفوا في بناء أفعل التفضيل من لفظي البياض والسواد ، على اعتبار أنهما أصلا الألوان .

أجاز الكوفيون ذلك (9) ، واستدلوا بقول رؤبة بن العجّاج :

جَارِيَةٌ فِي دِرْعِهَا الفِضْفَاضُ   أَبْيَضُ مِنْ أُخْتِ بَنِي إِباضِ(10)

حيث بنى أفعل التفضيل من البياض في قوله : (أبيض من) .

أما البصريون فعدوا هذا شاذ (11)

فالبيت السابق يؤكد الرأي الكوفي في صياغة أفعل التفضيل من البياض ، وهو دليل قاطع على

---

(1) أقمن ، وهي : أخلق ، انظر : اللسان (قمن): 347/13 .

(2) شرح التصريح ، للأزهري : 101/2 ، وارتشاف الضرب: 2319/5، وحاشية الصبّان على شرح الأشموني : 43/3 .

(3) شظاظ ، وهي : خشبية محددة الطرف ، انظر : اللسان (شظّ) : 445/7 .

(4) مجمع الأمثال ، للميداني : 269/2 ، وجمهرة الأمثال ، للعسكري : 183/2.

(5) ارتشاف الضرب: 2319/5 .

(6) انظر : شرح الرضي على الكافية ، 450/3 ، واللباب في علل البناء والإعراب: 201/1.

(7) أبلد ، وهي : بمعنى ألزم ، انظر : اللسان (بلد) : 94/3 .

(8) شرح الرضي على الكافية : 450/3 .

(9) المرجع السابق : 450/3 .

(10) البيت منسوب لرؤبة ، وهو ليس في ديوانه ، وهو من بحر الرجز ، انظر : خزانة الأدب ، ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر بن عمر البغدادي : 230/8، تحقيق وشرح : عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ، ط1403/1هـ- 1983م: 230/8، وارتشاف الضرب، لأبي حيان الأندلسي: 2083/4 .

(11) الكافية في النحو: 212/2 ، وخزانة الأدب: 230/8 .

تأييد الرأي الكوفي .

وقد جاء في الحديث الشريف الذي ورد عن النبي " صلى الله عليه وسلم " قوله في صفة الحوض: " (ماؤُهُ أَبْيَضُ مِنَ اللَبَنِ)(1) ، وفي صفة جهنم : (أَسْوَدُ مِنَ القَارِ)(2). فواضح أنَّ هناك تفاوت بين هذين اللونين في نفسهما ، حيث إنَّ الأبيض درجات ، والأسود درجات ، فيجوز القول أبيض من كذا ، وأسود من كذا ، ودليل ذلك واضح من الحديث الشريف .

أما البصريون فعدوا ذلك شاذاً ، لأن (3) : هذه الأشياء أو الصفات ، مستقرة في الشخص لا تكاد تزول فجرت مجرى أعضائه ، أي على اعتبار أنها صفات خلقية أصلاً ، فلا يقال : زَيْدٌ أبيضُ مِنْ عَمرو ، ولا أَعْوَرُ مِنْه ، بل يستعمل مسبوقاً بلفظ أشد أو أكثر أو ما هو في معناهما ، كما أورد سيبيويه : " أشَدُّ بَيَاضاً وأَقْبَحُ عَوَرَاً(4) .

فهذه الصفات مستقرة وثابتة خِلقة كاليد والرجل ، فلا يقال : مُحَمَّدٌ أيْدَى مِنْ أَحمْدَ، ولا زَيْدٌ أَرْجَلُ مِنْ عَمْرو .

هذا ما ذهب إليه البصريون في رفضهم لصياغة أفعل التفضيل من الألوان ، والأشياء المستقرة خلقة .

وقد يقال : زَيْدٌ أَجْمَل مِنْ مُحَمَّدَ ، وذلك إذا كان جماله يزيد على جمال محمد ، ويقال للأعْمَيَيْنِ : هذا أعمى من ذاك ، أما قوله تعالى : (وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى وَأَضَلُّ سَبِيلاً) (5) .

ذكر أبو البقاء (6) : أعمى الأولى بمعنى فاعل ، وفي الثانية وجهان :

أحدهما كذلك : أي من كان في الدنيا عمياً عن حجته فهو في الآخرة كذلك .

---

(1) صحيح البخاري ، لمحمد بن إسماعيل البخاري : 2405/5.

(2) الموطأ ، لمالك بن أنس الأصبحي : 994/2 .

(3) انظر : الإنصاف في مسائل الخلاف: 151/1 .

(4) الكتاب: 97/4 .

(5) سورة الإسراء 72/17 .

(6) انظر : إملاء ما من به الرحمن: 94/2 ، والبحر المحيط: 63/6-64 .

والثاني : هي أفعل التي تقتضي مِنْ . فعندما تقول : عَمِيَ يَعْمَى عَمَى فهو عَمٌ ، وهم عَمُون وعُمْي وعُمْيَان أيضاً . فالأولى اسم والثانية تفضيل على وزن أفعل . وقال تعالى : (بَلْ هُمْ مِنْهَا عَمُونَ) (1) ، وقال تعالى : (صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ) (2) ، وقال أيضاً : (لَمْ يَخِرُّوا عَلَيْهَا صُمّاً وَعُمْيَاناً)(3) .

وحكم أفعل التفضيل كحكم ما أفعله وأفعِل به في التعجب ، حيث إنهما لا يبنيان إلا من فعل ثلاثي ، ولا يتعجب بهما من الألوان والعيوب الخلقية المستقرة إلا بلفظ مصوغ من الفعل الثلاثي واستخدام المصدر كما ذكر سيبويه (4) .

ولا يقال : مَا أَعْوَرَه ، ومَا أَحْمَرَه ، وما ذكره رؤبة بن العجاج في قوله : (أَبْيَضُ مِنْ أُخْتِ بَنِي إِبَاضِ) ، فهذا مما حُمِل على الشذوذ لدى النُّحاة البصريين (5) .

وأورد ابن الأنباري (6) : ما ذهب إليه الكوفيون بجواز استعمال (ما أفعله) ، في التعجب من البياض والسواد دون الألوان الأخرى مثل قول : هَذا الثَوْبُ مَا أَبْيَضَه وهذا الشَعْرُ ما أَسْوَدَه ، وذهب البصريون إلى عدم جواز ذلك فيهما كغيرهما من سائر الألوان .

وأظن أنَّ ما ذهب إليه الكوفيون هو الأرجح في استعمال (ما أفعله) في التعجب من البياض والسواد دون الألوان الأخرى ، لاتفاقها مع أفعل التفضيل في شروط صياغتها، وما يبنى منه فعل التعجب يبنى منه أفعل التفضيل ، وما لا يجوز بناء فعل التعجب منه لا يجوز أن يبنى منه أفعل التفضيل .

وخلاصة ما سبق في صياغة أفعل التفضيل من العيوب والألوان ، فقد اتفق العلماء البصريون والكوفيون في ذلك ، إذا كانت معنوية داخلية ، أما وجه الخلاف فيه ، إذا كانت حسيّه .

وأرى أنّه يجوز التفضيل من الألوان استدلالاً بقول رؤبة بن العجّاج وحديث النبي "صلى الله عليه وسلم" في صفتي الحوض وجهنم (7) ، وقد سبق الحديث عن ذلك مفصَّلاً .

---

(1) سورة النمل 66/27 .

(2) سورة البقرة 18/2 .

(3) سورة الفرقان 73/25 .

(4) انظر : الكتاب: 97/4 ، وشرح المفصل: 146/7 .

(5) انظر : الكافية في النحو ، لابن الحاجب : 212/2 ، وخزانة الأدب: 230/8 .

(6) انظر : الإنصاف في مسائل الخلاف: 148/1 .

(7) انظر : صفحة (53) من هذا البحث .

2- مثبت غير منفي (1) : حيث إن التفضيل يكون قابلاً للزيادة في الإثبات لا بالنفي ، فلا يؤخذ من فعل (ما وَفَى وما حَسُنَ) جوازاً ، ولا منفى لزوماً ، نحو : (ما عاج بالدواء) فعدم النفي اعتبره النحاة شرطاً في أفعل الذي يؤخذ منه اسم التفضيل ، وأورده ابن مالك بقوله :

"تمَّ غير ذي انتفا" (2)

، واحترز عن نحو "مَا نَبَسَ بِكَلِمةٍ" (3) ، ونَبَسَ(4) من الأفعال التي جاءت ملازمة للنفي ، وهذا حاصل قول ابن مالك تم غير ذي انتفا ، فقبول الزيادة والتفضيل بالإثبات لا بالنفي .

قال ابن الحاجب : " ما نَبَسَ بِكَلِمة ، فإنه لا يقال : هو أَنْبَسُ مِنْكَ لئلاّ لا يصير مستعملاً في الإثبات ، فإن قيل لا أنبس ، قلت : ليس لا أنبس لنفي الحدث الذي هو التكلم ، ونبس موضوع له ، بل هو لنفي الفضل في التكلم " (5) .

فهذا من الأفعال التي جاءت ملازمة للنفي ، ويشترط الإثبات في الفعل المصوغ منه أفعل التفضيل وليس النفي .

3- غير مبني للمفعول (6) : لا يبنى أفعل التفضيل من فعل مبني للمفعول ، نحو : ضُرِبَ ، وعُلِمَ ، ونحوهما ، وقد ورد شذوذاً في بعض الألفاظ .

قال بعض النحاة : " وشذ منه قولهم (هو أَخْصَرُ مِنْ كذا ، أو هذا الكتاب أَخْصَرُ مِنْ ذَاك) أي من اخْتُصِرَ" (7) .

وقد ورد شذوذاً قول العرب : "أَشْغَلُ مِنْ ذاتِ النَّحْيَيْنِ" (8) .

فالفعل (اخْتُصِرَ) زائد على ثلاثة أحرف ، ومبنى للمفعول ، لذلك عَدَّهُ النحاة من الشذوذ التي يبنى منها أفعل التفضيل .

---

(1) انظر : شرح شذور الذهب ، ص418 ، وشرح قطر الندى وبل الصدى ، ص347 ، وشرح الرضي على الكافية : 448/3 .

(2) شرح ألفية بن مالك ، لابن الناظم ، ص478 .

(3) الكافية في النحو ، لابن الحاجب : 212/2 .

(4) نبس ، وهي : بمعنى تكلم ، انظر : اللسان (بس) : 225/6 .

(5) الكافية في النحو ، لابن الحاجب : 212/2 .

(6) انظر : شرح شذور الذهب ، ص418 ، وشرح ابن عقيل : 175/3 .

(7) شرح التصريح ، للأزهري : 101/2 ، وارتشاف الضرب ، لأبي حيان الأندلسي : 2319/5 ، وهمع الهوامع ، للسيوطي : 166/2 .

(8) مجمع الأمثال ، للميداني : 525/1 .

وعند ابن هشام أنَّ : " أفعل التفضيل قد يبنى من غير ذلك بالسماع دون القياس" ([1]) .

وذكر ابن مالك أنه : " يجوز قياساً أن يبنى للمفعول إذا لم يلبس ، نحو : لا أظْلَمُ مِنْ قَتِيلِ كَرْبَلَاء " ([2]) ، فجوز بناءه للمفعول على القياس إذا أُمِنَ اللبس ، ومما ورد شذوذاً أيضاً قول العرب : " أزْهَى ([3]) مِنْ غُرَاب " ([4]) ، وفي ظني أنَّ كل ذلك مختلف في قياسه، ولكن نظر علماء النحو في هذا الاختلاف ، هو الخروج من التضييق على اللغة العربية وقواعدها الأساسية الثابتة ، إلى السعة ....

4- **أَنْ يكون متصرّفاً** ([5]) : فلا يشتق من فعل جامد نحو : بِئْسَ ونِعْمَ ، ونحوها لأن هذا النوع من الأفعال ، البناء منه تصرّف ، وكذلك (كاد) أيضاً .

ويرى الرضي أنَّه لا يقال : " أَنْعَمْ ، وأَبْأَسْ ، وأَلْيَسْ " ([6]) ، ومن الأفعال (نِعْمَ وبِئْسَ ولَـيْسَ) ، وكذلك (عَسَى) ، فلا يقال أَعْسَى .

5- **أن يكون تامّاً** ([7]) : فلا يصاغ من الأفعال الناقصة (ككان وصار) ، وأخواتهما وذلك لأنها لا تصلح للتفضيل فلا يقال : " أَكْوَنْ وأَصْيَرَ كما قيل ، ولعل ذلك لكون مدلول الناقصة الزمان دون الحدث ، كما توهم بعضهم ؛ ... والأفعل موضوع للتفضيل في الحدث ، والحق أنها دالة على الحدث " ([8]) ، فكان وصار ، وكاد وأخواتها أفعال ناسخة ، ناقصة غير تامة ، فهذه الأفعال تدل على الحدث ، وإن لم يسمع ، أن يقال : "هُوَ أَكْوَنُ مِنْكَ مُنْطَلِقاً ، وهو أَصْيَرْ مِنْكَ غَنِيّاً ، أي أَشَدّ انتقالاً إلى الغِنى " ([9]).

فالشرط في صياغة أفعل التفضيل التمام ،وليس النقصان كما تبين .

6- **أن يكون قابلاً معناه للكثرة والتفاضل** ([10]) : فالتفضيل والزيادة ركن أساسي في صوغ أفعل

---

[1] شرح شذور الذهب ، لابن هشام ، ص419 .

[2] شرح التسهيل ، لابن مالك : 52/3.

[3] أزهى ، وهي : من الزهو أو التكبر ، انظر : اللسان (زهى) : 360/14 .

[4] مجمع الأمثال: 459/1 .

[5] انظر : الكافية في النحو: 212/2 ، وشرح التصريح: 101/2 ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني : 22/3 .

[6] شرح الرضي على الكافية : 449/3 .

[7] انظر : تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، لابن مالك ، ص131 ، وشرح شذور الذهب ، ص418 .

[8] الكافية في النحو: 212/2 .

[9] شرح الرضي على الكافية : 48/3 .

[10] انظر : تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، ص131 .

المراد بها التفضيل ، لذلك لا يصاغ مما لا تفاوت فيه ، نحو (مات ، وفني) حيث إنّ الموّت والفناء لا تفاوت فيهما ، وحقيقتهما واحدة ، وهذا ما ذهب إليه ابن هشام الأنصاري [1] .

وأورد ابن الحاجب ذلك أيضاً [2] . وَعَدَّ النحاة مثل هذه الألفاظ كالموت والفناء والعمى والعور ،هي صفات خِلقية ظاهرة ، ومستقرة في الشخص أصلاً ، وقد سبق الحديث عن ذلك في بابه [3] ، فلا تكون قابلة للتفاضل ، فلا يقال : " فلان أعْرَجُ مِنْ فلان ولا أسْوَدُ منه " [4] .

ويتضح لي مما سبق أن هذه الشروط المذكورة يتم صياغة أفعل التفضيل منها على النحو الذي ذكرته ، بالأمثلة التي أوردها النحاة ، وما ورد شذوذاً فهو نادر وقليل .

2- التفضيل بكلمتي " خير وشر"

يصاغ اسم التفضيل على وزن (أفْعَلُ) للدلالة على معنى التفضيل ، نحو : أجمل وأحسن وأعلم ،وغيرها من الألفاظ على هذا الوزن .

وقد ورد في كلام العرب ألفاظ قُصِدَ بها التفضيل على غير (أَفْعَلُ) ، حيث حذفت الهمزة من أوّلها ، وهي (خير وشر) استعملت شذوذاً في التفضيل نحو قولي : الكسب القليل خير من البطالة ، والبطالة شر من المرض .

قال ابن مالك : " وغلب حذف همزة أخير وأشر في التفضيل" [5] .

واعتبر النُّحاة أنَّ : سبب حذف همزة خير وشر هو كثرة الاستعمال في الكلام ، نحو : هو خير من فلان وشر منه ، ولوزن الفعل أيضاً ، أي لم يشتقا من فعل أو ليست على وزن الفعل ، فكثر الحذف في التفضيل ، وندر في أسلوب التعجب[6] .

إذن فالواضح من كلام النُّحاة أنَّ السبب الرئيسي لحذف همزة خير وشر يرجع إلى أمرين هامين ، وهما : كثرة الاستعمال ووزن الفعل .

---

[1] انظر : شرح قطر الندى وبل الصدى ، ص352 .

[2] انظر : الكافية في النحو: 212/2 .

[3] انظر : ص (51) من هذا البحث .

[4] شرح الرضي على الكافية : 449/3 .

[5] التسهيل ، لابن مالك ، ص133 .

[6] انظر : الكافية في النحو ، لابن الحاجب : 212/2 ، وشرح التصريح ، للأزهري : 101/2 ، وهمع الهوامع ، للسيوطي : 166/2 ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني : 43/3 .

ويرى ابن الأنباري أنَّ : " الأصل : أخير منك وأشرر منك ، إلاَّ أنَّهم حذفوا الهمزة لكثرة الاستعمال ، وأدغموا إحدى الراءين في الأخرى من قولهم (شرٌّ منك) لئلا يجتمع حرفان من جنس واحد في كلمة واحدة فيستثقل الكلام" ([1]) .

ومن ورودهما دون همزة في القرآن الكريم كما في قوله تعالى : **(فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ شَرٌّ مَكَاناً وَأَضْعَفُ جُنْداً)** ([2]) . وفي قوله تعالى أيضاً : **(أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُسْتَقَرّاً وَأَحْسَنُ مَقِيلاً)**([3]) .

وأورد أبو حيَّان أنَّ : الهمزة في صيغة أفعل كثر حذفها في خير وشر ، وهي مجردة من الألف واللام ، ولا تدخل عليها أل كما تدخل على الأَفْضَلُ والأَجْمَلُ ، فلا يقال الأَخْيَرُ والأَشَرُّ ولا يقال : الخَيْرَى والشَرَّى ، كما يقال : الفُضْلَى ، ولا الخَيِّرونَ ، كما يقال : الأَفْضَلُون ، فمن ذلك اعتبرت على غير الوزن فحذفت الهمزة من أوَّلها([4]).

وقد يردا دون همزة ، ولا يقصد بهما التفضيل ، ومن ذلك قول حسَّان بن ثابت :

أَتَهْجُوْهُ ، ولَسْتَ لَهُ بِكُفْءٍ ،   فَشَرُّكُمَا لِخَيْرِكُمَا الفِدَاءُ([5])

فشر وخير في هذا البيت ليسا أسماء تفضيل ، ووردا دون همزة ، بل هما اسمان كالسهل والصعب ، والذي يوضح ذلك ورود المعنى ، حيث إنهما لا يحملان معنى التفضيل أو الزيادة المقصودة في الصيغة الدالة على التفضيل([6]) .

وقد يستعمل خير وشر على الأصل بالهمزة ، وجاء ذلك في القرآن الكريم في قوله تعالى : **(أَأُلْقِيَ الذِّكْرُ عَلَيْهِ مِنْ بَيْنِنَا بَلْ هُوَ كَذَّابٌ أَشِرٌ)** ([7]) .

قال أبو البقاء العكبري : " بكسر الشين وضمّها لغتان مثل : فَرِحٌ وفَرُحٌ ؛ ويقرأ بتشديد الراء ، وهو أفعل من الشر ، وهو شاذ " ([8]) .

([1]) الإنصاف في مسائل الخلاف: 491/2 .

([2]) سورة مريم 75/19 .

([3]) سورة الفرقان 24/25 .

([4]) انظر : ارتشاف الضرب: 2320/5 .

([5]) البيت لحسان بن ثابت الأنصاري ، وهو من بحر الوافر ، انظر : ديوانه ، ص13.

([6]) انظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني : 51/3 .

([7]) سورة القمر 25/54 . .

([8]) إملاء ما من به الرحمن: 250/2 .

كما وردت بـــ (أل) في قوله تعالى : **(سَيَعْلَمُونَ غَداً مَنِ الْكَذَّابُ الْأَشِرُ)** (1) . بكسر الشين ، وفي قراءة لأبي قلابة : " بفتح الشين وتشديد الراء" (2) . فاستعمل (شر) بالهمزة على الأصل مقترنة بـــ (أل) خلافاً لأبي حيَّان في قوله : " ولا تدخل عليهما (أل) "(3) .

وأورد النُّحاة (4) . كلمة (خير) بالهمزة ودونها أيضاً ، واستدلّوا بقول الشاعر :

بِلاَلُ خَيْرُ النَّاسِ وابْنُ الأَخْيَرِ(5)

فقول الشاعر دليل على مجيئه على الأصل بالهمزة ، واقترانه بالألف واللام وهذا نادر .

ويرى ابن الحاجب أنَّه : " يجوز أن يحكم بزيادة اللام و(مِنْ) تفضيلية على أن يقدّر (أفعل) آخر مجرّداً من اللام ، ومثّل بقول الشاعر :

ورِثْتُ مُهَلْهِلاَ والخَيْرَ مِنْهُم   زُهَيراً ، نِعْمَ ذُخْرُ الذَّاخِرِينَا (6)

وعد أنّه قدِّر بـــ (أفعل) آخر عارياً من اللام يتعلق به (منه) ، والتقدير : والخير خيراً منهم " (7) . فاستعمل (خير) مقترنة بالألف واللام مقدّراً ، بأفعل مجردة من اللام يتعلق بــــه (مِــنْ) ، ولا مانع من اجتماع الإضافة ، ومِنْ التفضيلية إذا لم يكن المضاف إليه مفضلاً عليه ، نحو : لَــسْتُ بِالأَكْثَرِ أَكْثَر مِنْهُمْ حَصَى .

مما سبق تبيّن أنَّ كلمتي (خير وشر) من الألفاظ الواردة عند العرب ، وكثيــرة الاســتعمال فــي كلامهم ، إما للتفضيل ، أو لغير التفضيل ، فوردا على الأصل بالهمزة نحــو (أخيــر وأشــر) ، ويردا بحذفها أيضاً ، وقد استعملا مقترنا بالألف واللام ، ومجردا منهمــا ، وقد ثبت ذلــك فــي القرآن الكريم والشعر العربي ، فاستعملا في التفضيل شذوذاً ، فهما لم يشتقا من فعــل ، ولــيس على وزنه .

---

(1) سورة القمر 26/54 .

(2) مختصر في شواذ القرآن ، لابن خالويه ، ص148 .

(3) ارتشاف الضرب: 2320/5 .

(4) انظر : همع الهوامع، للسيوطي : 66/2 ، وشرح التصريح: 101/2 ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني : 43/3 .

(5) البيت منسوب لرؤبة بن العجاج ، وهو ليس في ديوانه ، وهو من بحر الرجز ، انظر: المساعد ، لابن مالــك : 167/2 ، وهمع الهوامع ، للسيوطي : 166/2 ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني : 43/3 ، والمحتسب ، في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، لأبي الفتح عثمان بن جني : 299/2 .

(6) البيت لعمرو بن كلثوم ، وهو من بحر الوافر ، انظر : ديوانه ، ص81 ، وقد روي البيت بـــ (والخير عــنهم) وكذلك (والخير منهم) ، انظر : شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ، لابن الأنباري ، ص406 .

(7) الكافية في النحو: 215/2 .

وأرى أنَّ ورود الصيغتين (خير وشر) سماعاً لا يقاس عليه .

3- منع صيغة أفعل التفضيل من الصرف

ورد في كلام العرب ألفاظاً خرجت عن الأصل ، ولذلك تمنع من الصرف ، ومن هذه الألفاظ صيغة (أفعل) حيث وردت تدل على التفضيل ، وقد سبق أنَّ هذه الصيغة استعملت صفة في بعض اللغات واسماً في أكثر الكلام ، وسوف أبيّن منع هذه الصيغة من الصرف على النحو التالي :

قال سيبويه : " اعلم أنّ أفعل إذا كان صفة لم ينصرف في معرفة ولا نكرة ، وذلك لأنها أشبهت الأفعال ، نحو : أَذْهَبُ وأَعْلَمُ" (1) . فيمنع (أفعل) من الصرف لكونه صفة ، نحو : أَحْمَر ، ومشابهاً للفعل في وزنه .

وأورد المبرد أنَّ : " ما كان من (أفعل) نعتاً فغير منصرف في معرفة ولا نكرة ، وذلك أحمر وأخضر وأسود ، وإنما امتنع هذا الضرب من الصرف في النكرة لأنه أشبه الفعل من وجهين ، أحدهما : أنَّه على وزنه ، والثاني : أنَّه نعت كما أنّ الفعل نعت " (2) .

فواضح من كلام النُّحاة أنّ الامتناع عن الصرف في هذه الصفات ، هو مشابهة الفعل من حيث الوزن والوصفية .

واشترط ابن هشام لتأثير الصفة أمرين : " كونها أصلية ، وعدم قبولها التاء" (3) .

أي أن الصفة تكون على صيغة أفعل أصلية في الشيء وليس على سبيل التشبيه به فقط نحو أرنب.

فالشرط الأول : وهو أصالة الصفة ، حيث إنها صفة حقيقية في الأصل والاستعمال، فتصرف نحو : هذا قلبٌ صَفْوَانٌ ، على وزن (فَعْلاَنٌ) أي بمعنى قاسٍ ، وَعَدَّ السيوطي : " صَفْوان : اسم"(4)، لأن ذلك أصلها واستعير في جملة ابن هشام للوصف لعلّة التشبيه .

وهذا رَجُلٌ أَرْنَبٌ ، بمعنى ذليل ، أي ضعيف القوة والحيلة ، فالصفة لا بد أن تكون أصلية في اللفظ نفسه ، وطبق لما هو له .

---

(1) الكتاب: 193/3 .

(2) المقتضب: 311/3 – 312 .

(3) شرح شذور الذهب ، ص453 .

(4) المزهر ، للسيوطي : 67/2 .

أما الشرط الثاني : وهو عدم قبولها تاء التأنيث ، فتمنع من الصرف ، فإذا دخلت عليها التاء انصرفت ، ومن هذه الألفاظ كلمة (أرْمَل) ، وهي على وزن أفعل ، ومؤنثه (أرملة)(1) ، فعندما أقول : هَذَا رَجُلٌ أَرْمَلٌ ، ففي المؤنث هذهِ امرأةٌ أرْمَلَةٌ ، بخلاف أَحْمَر وأَخْضَر ، لأن المؤنث منهما على وزن فعلاء ، أي حَمْرَاء وخَضْرَاء .

فصيغة أفعل تمنع من الصرف إذا كان صفة ، ومؤنَّثه على فَعْلاَء ، نحو : أَبْيَضْ وبَيْضَاء ، وأَحْمَر وحَمْرَاء ، أو دال على التفضيل ، ومؤنثه على وزن (فعلى) ، نحو : أفضل وفضلى ، ومنع من الصرف للصفة ووزن الفعل(2) .

وكذلك أيضاً إذا كان علماً ، نحو : أَحْمَد على وزن (أَفْعَل) وقد جاء ذلك في قوله تعالى: **(وَمُبَشِّراً بِرَسُولٍ يَأْتِي مِنْ بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ)** (3) .

فمنع (أحمد) من الصرف للعلمية ووزن الفعل .

وهناك بعض الألفاظ على وزن أفعل ، تصرف لقبولها تاء التأنيث ، مثل : أَرْمَل .

قال المبرّد : " فأمّا أرمل فإنه اسم نعت به ، والدليل على ذلك أنّ مؤنثه على لفظه ، تقول للمرأة أرملة ، ولو كان نعتاً في الأصل لكان مؤنثه فَعْلاَء ، كما تقول : أَحْمَر وحَمْرَاءُ، فقولهم أرْمَلَة ، دليل على أنه اسم " (4) .

فكلمة (أرمل) تأتي وصفاً للمذكر على وزن أفعل ، فيقال : رَجُلٌ أَرْمَلٌ ، وتأتي وصفاً للمؤنث ، فيقال : أَرْمَلَة ، أما عندما أقول : هَذَا وَلَدٌ أشْقَرٌ ، فمؤنثه يختلف عن أرمل ، فلا أقول : هذِهِ بِنْتٌ أشْقَرَةٌ بالتاء ، بل : هذِهِ بِنْتٌ شَقْرَاءُ ، فمنع ذلك من الصرف للصفة ووزن الفعل ، والثاني : صُرِفَ لقبول تاء التأنيث ، فالصفة تمنع من الصرف لكونها غير عارضة ، أو لأصالتها نحو : أحمر وأبيض (5) .

ويرى ابن هشام أنَّ: "المؤنث إذا كان تأنيثه بالألف ، كبهمى وصحراء امتنع صرفه"(6).

وهناك بعض الألفاظ تصرف لقبولها تاء التأنيث ، نحو : ندمان على وزن فعلان ، فيقال في مؤنثه ، ندمانة بالتاء على وزن فعلانة ، ومن ذلك قول البرج بن مسهر :

---

(1) أرملة ، وهي مؤنث أرمل ، فيقال " رجل أرمل" : أي لا امرأة له ، انظر : اللسان (رمل) : 294/11.

(2) انظر : شرح قطر الندى وبل الصدى ، ص60 .

(3) سورة الصف 6/61.

(4) المقتضب: 341/3 .

(5) انظر: شرح ابن عقيل : 323/3 ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني : 235/3.

(6) شرح شذور الذهب ، ص455 .

وَنَدْمَانٍ يَزِيدُ الكَأْسَ طِيْبَاً سَقَيْتُ وَقَدْ تَغَوَّرَتِ النُّجُومُ (1)

فَعُدَّتْ ندمان على وزن فعلان ، آخره ألف ونون من المنادمة منصرفة ، وليست من الندمى ، فتؤنث على (ندمانة) ، لذلك صرفت لدخول تاء التأنيث عليها (2) .

وقد تكون الصفة عارضة كـ (أَرْبَع) ، فإنه ليس صفة في الأصل ، بل اسم للعدد ، ثم استعمل صفة في نحو : مَرَرْتُ بِنِسْوَةٍ أَرْبَعٍ ، فلا يؤثر ذلك في منعه من الصرف ، وعد لاغياً لأنه عارضٌ وليس بأصل ، وهو أحق بالصرف من كلمة أرمل ، لأنَّه شبيه بها بدخول التاء عليه نقول : أربعة ، وأرملة ، ولكن أربع يزيد على أرمل بأن وصفيته عارضة كما سبق ، فأربع اسم للعدد وإن نُعِتَ به في نحو : هؤلاء نِسوةٌ أَرْبَعٌ ، ومثل ذلك : أرنب ، وقد يأتي اسماً وصفة(3) .

ومن النُّحاة من يرى أنَّ : أرنب من قولهم : رَجُلٌ أَرْنَبٌ ، أي ذليل فإنه منصرف لعروض الوصفية ، إذ أصله الأرنب المعروف ، وهو الحيوان فاستعمل اسماً ،ولكن إذا استعمل صفة بمعنى الجبان أو الضعيف ، يكون الوصف طارئاً وعارضاً فيه حيث عدل به عن الأصل الموضوع له ، وهو الحيوان المعروف ، فيستعمل استعمال الصفة، ولا يمنع من الصرف لأن وصفيته عارضة نحو : تَأَذَّيْتُ مِنْ رَجُلٍ أَرْنبٍ ، فاستخدم على غير الأصل ، ومثل ذلك أيضاً : أَجْدَل للصقر ، وأَفْعَى للحية ، فهي أسماء على الأصل، فإذا استخدمت صفات لا تمنع من الصرف (4) .

قال سيبويه : " وأمّا أَدْهَم(5) إذا عنيت القيد ، والأَسْوَدُ إذا عنيت به الحية ، والأَرْقَمْ إذا عنيت به الحية ، فإنك لا تصرفه في معرفة ولا نكرة ، لم تختلف في ذلك العرب"(6) .

---

(1) البيت للشاعر البرج بن مسهر ، وهو من بحر الوافر ، انظر : مغنى اللبيب ، لابن هشام : 130/1 ، والصاحبي في فقه اللغة ، لأبي الحسين أحمد بن فارس ، ص141 ، 220.

(2) انظر : شرح شذور الذهب ، ص453 .

(3) انظر : المقتضب ، للمبرد : 341/3 ، وشرح ابن عقيل : 324/3 ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني : 236/3 .

(4) انظر : شرح شذور الذهب ،ص453 ، وشرح ابن عقيل : 325/3 ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني : 236/3 .

(5) أدهم ، معناه : أسود ، وهو لون يكون في الخيل والإبل وغيرهما ، فيقال : فرس أدهم ، وبعير أدهم ، انظر : اللسان ، (دهم) 209/12 .

(6) الكتاب: 201/3 .

فالألفاظ : أَجْدَل(1) ، وأَخْيَل(2) ، وأَفْعَى(3) ، صيغت على وزن أفعل فاستعملت صفة في بعض اللغات واسماً في أكثر الكلام .

وأورد بعض النُّحاة أنّ : مثل هذه الألفاظ هي أسماء على وزن أفعل مجردة عن الوصفية في أصلها ، لذلك منعت من الصرف لكون ذلك ، وفي لغة الأكثر أنها مصروفة؛ إذ لا وصفية فيها محققة(4) وجاء في أَخْيَل قول حسَّان بن ثابت :

ذَرِينِي وَعِلْمِي بالأمورِ وَشِيمَتِي ، فَمَا طَائِرِي يَوْمَاً عَلَيْكِ بِأَخْيَلاَ(5)

فمنع (أَخْيَل) من الصرف ، وهي على وزن أفعل ، وذلك لوزن الفعل ولمح الصفة ، لأنه مأخوذ من المخيول ، وكما شذّ الاعتداد بعروض الوصفية في لفظ أَجْدَل وَأَخْيَل وأَفْعَى ، كذلك شذّ الاعتداد بعروض الاسمية في مثل : أَبْطَح وأَجْرَع وأَبْرَق ، فاعتبر بعض العرب أنها تصرف ، واللغة المشهورة المنع ، لأنها صفات استغني بها عن ذكر الموصوفات(6) .

وقد وردت ألفاظٌ تمنع من الصرف للعدل والصفة مثل : (أُخَرْ) ، وجاء ذلك في القرآن الكريم في قوله تعالى : **(فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ..)** (7) .

قال السيوطي : كان مقتضى جعل (أُخَرُ) من باب أفعل الدال على التفضيل ، والزيادة، أن يلازمه في التنكير لفظ الإفراد والتذكير ، وألاَّ يؤنث ولا يثنى ولاَ يجمع إلا إذا كان معرّفاً كما كان أفعل التفضيل فمنع هذا المقتضى ، وكان بذلك معدولاً عما هو به أولى فلذلك منع من الصرف للعدل ، والصفة، فأُخرُ جمع أُخْرَى أنثى آخَر وهي معدولة عنه وهذا ما أورده كثير من النُّحاة (8) .

ومن الأسماء ما تصرف في النكرة ، ولا يجوز صرفها في المعرفة ، وهي على وزن أفعل .

---

(1) أجدل ، الأجدل هو الصقر ، صفة غالبة فيه وأصله من الجدل وهو الشدة ، انظر : اللسان (جدل): 103/11 .

(2) أخيل ، طائر أخضر وعلى جناحيه لمعة تخالف لونه ، انظر : اللسان (خيل) : 226/11 .

(3) أفعى ، حيّة عريضة الرأس ولها قرنان ، انظر : اللسان (فعى) : 159/15 .

(4) انظر : شرح التصريح ، للأزهري : 213/2 – 214، وشرح ابن عقيل : 325/3 .

(5) البيت لحسان بن ثاتب ، وهو من بحر الطويل ، انظر : ديوانه ، ص184 .

(6) انظر : شرح ابن عقيل : 325/3 ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني : 236/3 .

(7) سورة البقرة 174/2-185 .

(8) انظر : شرح شذور الذهب ، ص452 ، وشرح المفصل: 99/6 ، وهمع الهوامع: 104/2 .

قال سيبويه : " فما كان من الأسماء أفعل ، فنحو : أَفْكَلْ ، وأَزْمَل(1) ، وأَيْدَع(2) ، وأَرْبَع(3) ، لا تتصرف في المعرفة ، لأن المعارف أثقل ، وانصرفت في النكرة لبعدها من الأفعال ، وتركوا صرفها في المعرفة حيث أشبهت الفعل لثقل المعرفة عندهم " (4).

ويؤخذ من كلام سيبويه أنَّ هذه الألفاظ على صيغة أفعل اسماً ، وقد تأتي ألفاظ على نفس الوزن صفة ، لا تتصرف في معرفة ولا نكرة ، فهذه الصفات غير منصرفة قريبة من الأفعال ومشابهة لها في الوزن .

وقد جاء في القرآن الكريم ما يمنع من الصرف للعلمية ووزن الفعل في قوله تعالى : **(وَمُبَشِّراً بِرَسُولٍ يَأْتِي مِنْ بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ ..)** (5) .

فأحمد على وزن أفعل ، منع من الصرف لكونه اسم علم ، وجاء على وزن الفعل وهذا ما يؤخذ من قول ابن عقيل : " يُمنع صرف الاسم إذا كان علماً ، وهو على وزن يخص الفعل ؛ أو يغلب فيه " (6) .

أما ما يمنع من الصرف للتأنيث والصفة ، نحو حمراء على وزن فعلاء مثل ، قوله تعالى : **(وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِنْ طُورِ سَيْنَاءَ تَنْبُتُ بِالدُّهْنِ ...)** (7) .

وعد الزمخشري أنَّ : " من كسر سين سيناء فقد منع الصرف للتعريف والعجمة أو للتأنيث ، لأنها بقعة ، وفعلاء لا يكون ألفه للتأنيث كعلباء وحرباء ، ومن فتح فلم يصرف لأن الألف للتأنيث كصحراء ، وتسمى ألف التأنيث الممدودة فسيناء على وزن فعلاء ، وهي اسم مُنِع من الصرف للعلمية والتأنيث وهذا ظاهر كلام الزمخشري(8) .

قال سيبويه : " وأمَّا أجمَعُ وأكتَعُ فإذا سميت رجلاً بواحد منهما ، لم تصرفه في المعرفة ، وصرفته في النكرة ، وليس واحد منهما في قولك : مررتُ به أجمَعَ أكتَعَ ، بمنزلة أحمر ، لأن

---

(1) أزمل ، وهو كل صوت مختلط وجمعه أزامل ، انظر : اللسان (زمل) : 309/11 .

(2) أيدع ، وهو الرجل إذا أوجب على نفسه حجة ، انظر : اللسان (يدع) : 412/8 .

(3) أربع ، لفظه تقال عند ورود الإبل ، أربع الرجل : جاءت إبله ، انظر : اللسان (ربع) :99/8 .

(4) الكتاب ، لسيبويه : 194/3 .

(5) سورة الصف 6/61 .

(6) شرح ابن عقيل : 333/3 .

(7) سورة المؤمنون 20/23 .

(8) انظر: الكشاف: 29/3 ، البحر المحيط: 399/6 .

أحمر صفة للنكرة ، وأجمع وأكتع إنما وصف بهما معرفة ، فلم ينصرفا لأنهما معرفة ، فأجمع هاهنا بمنزلة كلّهم " (1) .

وعدت أجمع من ألفاظ التوكيد المعنوي ، وتؤنث على جَمْعَاء على وزن فعلاء ، وتجمع على أَجْمَعُين وجُمَعْ نحو : اشتريتُ العَبْدَ كلَّهُ أجْمَعَ، و الأمة كلّها جَمْعَاءَ ، والعبيد كلهم أجْمَعين ، والإماء كلّهُنَّ جُمع(2) .

وقد جاء في القرآن الكريم في قوله تعالى : **(فَسَجَدَ الْمَلائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ..)** (3) ، وكذلك أيضاً في قوله تعالى : **(لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ)** (4) .

وورد أنَّ أَجْمَع وجَمْعَاء لا يثنَّيان ، فلا يقال : أَجْمَعَان ، ولا جَمْعَاوَان ، وهذا ما ذهب إليه جمهور البصريين ، وهو الصحيح ، لأن ذلك لم يسمع في كلام العرب ، ولم يرد في القرآن الكريم ، وهذا ما عليه بعض النُحاة (5) .

ويرى المَبّرِد ما ذهب إليه سيبويه في صرف أجمع وأكتع في النكرة إذا سميت بواحد منهما رجلاً(6) .

أما أفعل التي تدل على التفضيل ، وهي تكون بـ (مِنْ) نحو : أصْغَرُ مِنْكَ أو أجْمَلُ مِنْكَ ، فتُرِكَ صرفه لأنه صفة ، وقد ورد خلافاً بين الكوفيين ، والبصريين في ذلك(7)، وسأعرضه على النحو الآتي :

ذهب الكوفيون إلى أنّ (أفْعَل منكَ) لا يجوز صرفه في ضرورة الشعر ، واحتجوا في ذلك لاتصال (مِنْ) به ، فمنعت من صرفه لقوة اتصالها به ، ولهذا كان أفعل في التذكير والتأنيث والتثنية والجمع على صيغة واحدة أو لفظ واحد ، ولذلك لا يجوز صرفه .

ومن الكوفيين من قال إنّه مُنِعَ لأنَّ (مِنْ) تقوم مقام الإضافة ، ولا يصح الجمع بين الإضافة والتنوين ، ولا الجمع بينه وبين ما يقوم مقام الإضافة أيضاً. والتنوين والإضافة دليلان من دلائل الأسماء فاستغنى بأحدهما عن الآخر .

---

(1) الكتاب: 202/3 .

(2) انظر : شرح قطر الندى وبل الصدى ، ص320 ، وشرح شذور الذهب ، ص431 .

(3) سورة الحجر 30/15 .

(4) سورة الحجر 39/15 ، وسورة ص82/38 .

(5) انظر : شرح قطر الندى وبل الصدى ، ص321 ، وشرح ابن عقيل : 335/3 .

(6) المقتضب ، للمبرد : 342/3 .

(7) انظر : الإنصاف في مسائل الخلاف: 488/2-489-490 .

وأمّا البصريون فاحتجوا بأن قالوا : لا يجوز صرفه لأنَّ الأصل في الأسماء كلّها الصرف ، ومُنِعَ بعضها الصرف لأسباب عارضة تدخلها على خلاف الأصل، إلاَّ أن يضطر شاعر ويردّها إلى الأصل ، ولم يعتبر تلك الأسباب التي دخلت عليها .

واعتبر سيبويه أنَّ : صرف أفعَلَ مِنْكَ مُنِعَ لأنه صفة ، فإن سمّيت رجلاً بأفعل هذا ، بغير مِنْكَ صرفته في النكرة ، نحو : أحمد وأصغر ، وأحسن وأفضل ، لأنك لا تقول: هذا رَجُلٌ أَصْغَرُ ولا أحْسَنُ ، وإنّما يكون هذا صفة بـ (مِنْكَ) ، ولو سميته أفضل مِنْكَ أو أحسن منك لم تصرفه على حال لأنه اجتمع فيه أنَّه على وزن الفعل وأنَّه صفة ومن ذلك، قوله تعالى : **(فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا..)** (1) . فمنع الصرف للوصفيَّة ووزن الفعل(2) .

وأورد ابن الأنباري أنَّ : وزن الفعل يمنع الصرف والذي يدل على صحة هذا أنَّه لمَّا زال وزن الفعل من (خَيْرٌ مِنْكَ ، وشَرٌّ مِنْكَ) انصرف؛ لأنّ الأصل بالهمزة : أَخْيَرُ مِنْكَ، وأشْرَرُ مِنْكَ ، فحذفت الهمزة منها لكثرة الاستعمال ، فزال وزن الفعل وبقيت الوصفية ، فرُدّا إلى الأصل وهو الصرف ، نحو قولي : هَذَا خيرٌ مِنْك ، وهَذَا شرٌّ مِنْكَ(3) .

واعتبر النُّحاة أنَّ : سبب حذف همزة خير وشر هو كثرة الاستعمال ، نحو : هو خير من فلان وشر منه ، ولوزن الفعل ، أي ليست على وزنه ، فكثر الحذف في التفضيل وندر في التعجّب(4).

وذكر ابن عقيل أنَّ الممنوع من الصرف : " يجرّ بالفتحة إن لم يُضف ، أو لم تدخل عليه " أل " نحو : مَرَرْتُ بِأَحْمَدَ ؛ فإن أُضيف ، أو دخلت عليه "أل" جُرَّ بالكسرة ، نحو : مَرَرْتُ بِأَحْمَدِكُمْ ، وبِالأَحْمَدِ"(5) .

فعلامة الإعراب تختلف ما بين الفتحة والكسرة في حالة جر الممنوع من الصرف فتستعمل الفتحة في حالة الجر إن لم يُضف أو لم يقترن بأل ، أما إذا أضيف أو تحلّى بأل فيجر بالكسرة ، نحو : مَرَرْتُ بِأَحْمَدَ أو مَرَرْتُ بِأَحْمَدِكُمْ، أو مَرَرْتُ بِالأَحْمَدِ .

---

(1) سورة النساء 86/4 .

(2) انظر : الكتاب: 202/3 .

(3) انظر : الإنصاف في مسائل الخلاف: 491/2.

(4) انظر: التسهيل ، ص133 ، والكافية في النحو: 212/2 ، وشرح التصريح: 101/2 ، وهمع الهوامع: 166/2 ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني : 43/3.

(5) شرح ابن عقيل : 321/3 .

فصيغة أفعل تمنع من الصرف في وجهين أو حالتين :

أولهما : إذا كان وصفاً ومؤنثه على فعلاء ، نحو : أحْمَر وحَمْراء ، أو إذا كان دالاً على التفضيل والزيادة ومؤنثه على فعلى ، نحو : أكْبَرْ وكُبْرَى ومنه قوله تعالى : (فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا..) ([1]) . بخلاف أرمل الذي مؤنثه بالتاء ، وفي هذه الحالة يكون المؤنث منه على فعلى الذي يكون وصفاً في ، الأصل والاستعمال .

الحالة الثانية : إذا كان علماً على وزن أَفعَلَ ، نحو : أَحْمَد ، ومنه قوله تعالى : (وَمُبَشِّراً بِرَسُولٍ يَأْتِي مِنْ بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ ..) ([2]) .

ففي هاتين الحالتين تمنع صيغة أفعل من الصرف كما تبيَّن سابقاً من أقوال العلماء وآراء النُّحاة .

4- تأنيث صيغة أفعل التفضيل

يصاغ اسم التفضيل على وزن أفعل تذكيراً وتأنيثاً ، وقد اخْتُلِفَ في صياغة مؤنثه ، وقد ورد اسماً وصفة ، كما سبق في مبحث (أنواع أفعل) .

ويأتي أفعل صفة ، ومؤنثه على (فَعْلاَء) نحو : أحْمَر وحَمْرَاء ، وأصْفَرْ وصَفْرَاء. قال سيبويه : " جاءت هذه الأبنية كلَّها للتأنيث" ([3]) .

فهذه الألفاظ نحو (حَمْرَاء ، صَفْرَاء ، وخَضْرَاء) جاءت مؤنثة على وزن فَعْلاء ولا تؤنث بالتاء كما تؤنث أرمل ، وإنما بالألف مثل : (هذِهِ وَرْدَةٌ حَمْرَاءُ ، وصَفْرَاءُ...)، ولا يقال : أَحْمَرَة ، وأَخْضَرَة ، وأصْفَرَة فمؤنثه ليس على لفظه الأصلي ، لذلك لا ينصرفان([4]) .

وقد يكون المؤنث على وزن (فُعلَى) الذي يكون وصفاً في الأصل ، إمَّا مقروناً بالألف واللام أو بدونها ، نحو قولي : (هِنْدٌ الفُضْلَى ، وهنْدٌ فُضْلَى النِّسَاءُ) ، مؤنث الفُضْلَى وأفْضَلُ ، ومثَّل سيبويه : " بالقُدْمَى مؤنث أَقْدَم"([5])

وعند ابن يعيش أنَّه : " إذا كان معه الألف واللام جرى مجرى الاسم ، فيؤنث نحو : الفُضْلَى والطُولَى" ([6]) .

---

[1] سورة النساء 86/4 .

[2] سورة الصف 6/61 .

[3] الكتاب: 214/3 .

[4] انظر : شرح ابن عقيل : 323/3 .

[5] الكتاب: 278/3 .

[6] شرح المفصل: 63/5 .

وورد ذلك في القرآن الكريم مقروناً بالألف واللام مؤنثاً على وزن فُعْلَى في قوله تعالى : **(وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ الْحُسْنَى ..)** (1) .

وعند الزمخشري : " الحسنى : تأنيث الأحسن ، صفة للكلمة " (2) ، ومنه أيضاً قوله تعالى : **(إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَى ..)** (3) .

وعند أبي حيَّان : " الخصلة المفضلة في الحسن ، تأنيثه الأَحْسَن " (4) .

ويرد أفعل ومعه (مِنْ) فيؤنث على فُعْلَى .

قال المبِّرد : " ومؤنث أفعل الذي يلزمه (مِنْ) يكون على فُعْلى ؛ نحو : الأصْغَرُ ، والصُغْرَى و الأَكْبَرُ والكُبْرَى والأمْجَدُ والمُجْدَى" (5) .

وفي المستوفي : " المُجْدَى على وزن الفُعْلَى ، وهي مؤنث الأمْجَدُ على وزن الأفْعَلُ ، وعد أنَّه لم يستعمل ذلك ، وقد سُمِعَ منها الأمَاجِد"(6) .

ويرى الأشموني أنّ: الفُعْلَى أنثى الأَفْعَل ، نحو : الكُبْرَى مؤنث الأَكْبَر ، وهو ممّا يلزمه (مِنْ) كما ذكر المبِّرد ، ويجمع على الأَكَابِر تذكيراً ، والكُبْرَيَات تأنيثاً ، وقد جاء جمع المذكر في القرآن الكريم في قوله تعالى : **(وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا لِيَمْكُرُوا فِيهَا..)** (7) .

واختُلفَ في أصغر وأكبر الذي مؤنثه صُغرى وكُبرى على وزن فعلى (8) .

يرى ابن هشام أنَّه : " لا يجوز أن تقول صغرى ولا كبرى ، ولهذا لحّنوا العروضيين في قولهم : فاصلة كبرى ، وفاصلة صغرى ، ولحّنوا أبانواس في قوله " (9) :

كأنَّ صُغْرَى وكُبْرَى مِنْ فَقَاقِعِهَا حَصْبَاءُ دُرٍّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ(10)

فاستعمل (صُغْرَى وكُبْرَى) على وزن فعلى مؤنث أصغر وأكبر ، وقد عاب بعض النُّحاة ذلك : لأنه استعملها نكرة ، وهذا النوع لا يستعمل إلا معرّفاً ، والاعتذار عنه أنه استعمله استعمال

---

(1) سورة الأعراف 137/7 .

(2) الكشاف: 109/2 .

(3) سورة الأنبياء 101/21 .

(4) البحر المحيط: 342/6 .

(5) المقتضب: 214/2 .

(6) المستوفي: 134/1 .

(7) سورة الأنعام 123/6 .

(8) انظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني : 130/4 .

(9) شرح قطر الندى وبل الصدى ، ص343 .

(10) البيت لأبي نواس ، وهو من بحر البسيط ، انظر ديوانه ، ص40.

الأسماء لكثرة ما يجيء منه بغير تقدم موصوف صغيرة وكبيرة ، ويجب في هذا النوع مطابقة المضاف إليه الموصوف ، فاسم التفضيل إذا جُرِّد من أل والإضافة يجب أن يكون مفرداً مذكراً ، فتأنيثه يعتبر لحناً ، واعتذر عنه بأنَّ أفعل العاري إذا تجرد عن معنى التفضيل ، جاز جمعه ، فإذا جُمع جاز تأنيثه(1) .

ومن الألفاظ الواردة أيضاً : (دُنْيَا ، وأُخْرَى ، وسُوأَى) وسأعرضها على النحو التالي :

فكلمة (دُنيا) مؤنث لأدنى ، و(أخْرَى) مؤنث لآخر ، و(سُوأَى) مؤنث لأسوأ ، وسَيَلي بيان كل واحدة بالتفصيل .

فأما (دنيا) فمؤنثه (أَدْنَى) ، فترد مقترنة بالألف واللام ، وبدونها أيضاً ، وقد جاء ذلك في القرآن الكريم بالألف واللام ، وبدونها ، ووردت في الشعر .

ومن ورودها في القرآن الكريم ، نحو قوله تعالى : **(فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ..)** (2) . وذكر أبو حيَّان أنَّ : " الدنيا : تأنيث الأدنى ، وترجع إلى الدنو بمعنى القرب ، والألف فيه للتأنيث " (3) .

وأورد ابن الحاجب أنَّه : " قد تُجَرَّد الدنيا عن اللام والإضافة ، إذا كانت بمعنى العاجلة"(4) .

فترد (دنيا) على وزن (فُعْلَى) مجردة من الألف واللام ، واستدل النُّحاة (5) بقول العجَّاج:

يَوْمَ تَرَى النُّفُوسُ مَا أَعَدَّتِ
فِي سَعْيِ دُنْيَا طَالَمَا قَدْ مُدَّتِ(6)

فوردت (دنيا) مؤنث أدنى مجردة من الألف واللام .

وذكر ابن يعيش أنَّ : " القياس في (دُنيا) أن يكون بالألف واللام ، لأنه صفة في الأصل على زنة (فُعْلَى) ومذكره (الأَدْنَى) مثل : الأَكْبَر والكُبْرَى " (7) . وأما (أُخْرَى) فمؤنثه (آخَرْ) على وزن

---

(1) انظر : مغني اللبيب: 498/2 ، وشرح التصريح: 102/2 ، وشرح المفصل: 103/6 .

(2) سورة البقرة : 85/2 .

(3) البحر المحيط: 282/1 .

(4) الكافية في النحو: 219/2 .

(5) ارتشاف الضرب: 2334/5 ، وشرح المفصل: 100/6 ، والبحر المحيط: 282/1 .

(6) البيت للعجاج بن رؤبة ، وهو من بحر الرجز ، انظر : ديوانه ، ص267 .

(7) شرح المفصل: 100/6 .

(فُعْلَى) مؤنث (أَفْعَل) وهو ممَّا أخرج عن الأصل ، واعتبرت أنها تمنع من الصرف للعدل والصفة(1) .

وعند ابن هشام أنَّ : " أُخرى أُنثى آخر ، ألا ترى أنك تقول : جَاءَنِي رجلٌ آخرُ ، وامْرَأَةٌ أُخْرَى"(2) .

وجاء في القرآن الكريم مؤنثاً ، مقترناً بالألف واللام وبدونها .

فالأول : نحو قوله تعالى : **(فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى ..)** (3) .

والثاني : نحو قوله تعالى : **(وَلْتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يُصَلُّوا..)** (4) .

ويرى ابن هشام أنَّ : " كل فعلى مؤنثة أفعل ، لا تستعمل هي ولا جمعها إلا بالألف واللام ، أو بالإضافة ، كالكبرى والصغرى ، والكُبَر والصُّغر"(5) ، وكذلك " المُثْلَى : تأنيث الأَمْثَلُ ، مثل : القُصْوَى والأَقْصَى " (6) .

أما (أوّل) فيصاغ على (أَفْعَل) ، وقد اخْتُلِفَ في تأنيثه :

وذكر الرضي أنَّ : " قولهم : أوّلة ، وأوّلتان فمن كلام العوام ، وليس بصحيح" (7).

وقال أبو حيَّان : وفي محفوظي : أنَّ مؤنثه أوّلةٌ بالتاء مصروفة ، نحوأرملة ، فصرفت لوزن الفعل ودخول تاء التأنيث عليها ، وقد سبق الحديث عن ذلك في الممنوع من الصرف في صيغة أفعل (8) .

فاعتبر أبو حيَّان أنَّ (أوّل) يؤنث بالتاء ، مثل (أَرْمَل) ، كما اعتبر الرضي ذلك من كلام العوام وليس من الفصحى الأصلية .

---

(1) انظر : شرح شذور الذهب ،ص452 ، وهمع الهوامع: 25/1-26 .

(2) شرح قطر الندى وبل الصدى ، ص343 .

(3) سورة الحجرات 9/49 .

(4) سورة النساء 102/4 .

(5) شرح قطر الندى وبل الصدى ، ص343 .

(6) معاني القرآن ، للأخفش الأوسط: 408/2.

(7) شرح الرضي على الكافية : 460/3 .

(8) انظر : ارتشاف الضرب: 2333/5 .

أمّا كلمة (سُوأى) مثل (دُنْيا) فتصاغ على (فُعْلَى) مؤنث (أسْوَأ وأَدْنَى) ووردت في القرآن الكريم مقترنة بالألف واللام ، نحو قوله تعالى : **(ثُمَّ كَانَ عَاقِبَةَ الَّذِينَ أَسَاءُوا السُّوأَى أَنْ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ ..)** (1) .

قال أبو البقاء العكبري : " السُوأَى : (فُعْلَى) تأنيث الأسوأ" (2) .

وعند الزمخشري أنَّ : السُوأى : تأنيث الأَسْوَأ ، وهو الأقبح ، كما أنَّ الحسنى تأنيث الأحسن "(3).

ويرى أبو حيَّان أنها : " تأنيث الأسوأ ، أو مصدر على (فُعَلى) كالرُّجْعَى"(4) .

فالسوأى مؤنث الأسوأ ، كالحسنى والأحسن ، والدنيا والأدنى ، وهذا ظاهر كلام النُّحاة.

وذكر الأخفش أنّ : " السوأى مصدرها هنا ، مثل : (التقوى)"(5) .

وتبين أنَّ صيغة (أفْعَل) يأتي مؤنثها على أنواع متعددة إما على وزن (فَعْلاَء) ، نحو (حمراء) مؤنثة (أَحْمَر) ، وإما على وزن (فعلى) ، نحو (صغرى) مؤنثة (أصغر) ، وإما بالتاء ، نحو (أرملة) مؤنثة (أرمل) ، وقد ورد مجرداً من الألف واللام ، ومقروناً بها أيضاً في بعض المواضع ، ومما جاء في تأنيثه خلاف ، نحو (أوّل) كما تبين سابقاً.

5- المشاركة وصيغة أفعل التفضيل

المشاركة هي إحدى الأركان التي يقوم عليها أفعل التفضيل ، وقد ترد أفعل بدون هذا الركن ، أي (المشاركة) في بعض المواضع .

وقد عرّف ابن هشام اسم التفضيل بقوله : " الصفة الدالة على المشاركة والزيادة كـ (أكرم)"(6)، فعندما أقول : (الشَّمْسُ أَكْبَرُ مِنَ الأَرْضِ) ، فكلمة (أكبر) على وزن أفعل، تحمل معنى المشاركة والزيادة ، فتدل على أمرين معاً ، هما : اشتراك الشمس والأرض في معنى واحد معين هو الكبر، وأنّ الشمس تزيد على الأرض في هذا المعنى .

وتأتي هذه الصيغة خارجة عن المشاركة بين اثنين على سبيل التأويل ، مقصوداً بها معنى الزيادة

---

(1) سورة الروم 10/30 .

(2) إملاء ما من به الرحمن: 185/2 .

(3) الكشاف: 216/3 .

(4) البحر المحيط: 164/7 .

(5) معاني القرآن ، للأخفش : 437/2 .

(6) شرح قطر الندى وبل الصدى ، ص306 .

، وجاء ذلك في قوله تعالى : (وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ) ([1]) .

ذكر الزمخشري أنّ : "الأهون بمعنى الهيّن " ([2]) .

ويرى أبو حيَّان أنَّه : " لا تفاوت عند الله في النشأتين ، الإبداء والإعادة ، وهي ليست أفعل تفضيل ، وقيل أهو أفعل تفضيل بحسب معتقد البشر ، وما يعطيهم النظر في المشاهدة من أنّ الإعادة في كثير من الأشياء أهون من البداءة " ([3]) ، ومثّل النُّحاة بقول الشنفرى :

وَإِنْ مُدَّتِ الأَيْدِي إِلَى الزّادِ لَمْ أَكُنْ   بِأَعْجَلِهِمْ ، إِذْ أَجْشَعُ القَوْمِ أَعْجَلُ ([4])

فالمقصود أي : لم أكن بعَجِلهم ، فهي لغير التفضيل ، وإنما مقدَّرة ([5]) ومنه قول الفرزدق:

إِنَّ الذِي سَمَكَ السَمَاءَ بَنَى لَنَا   بَيْتَاً دَعائِمُهُ أَعَزُّ وأَطْوَلُ([6])

حيث إن كلمتي " أَعَزُّ وأَطْوَلُ " وردتا في البيت على وزن أفعل ، ولم يقصد بهما التفضيل ، بل هما بمعنى : دعائمه عزيزة وطويلة ، أي من العزّة والطول والشموخ ، والمقصود بالبيت الكعبة التي شرفها الله تعالى ، قاصداً وصفها بالعزة والطول خالياً من الدلالة على المشاركة ([7]) .

ويرى ابن مالك أنّ : " تأويل اسم التفضيل باسم فاعل أو صفة مشبهة مطّرد عند المبرِّد ، والأصح قصره على السماع " ([8]) .

وعد المبرِّد ذلك لكثرة الوارد منه ، أو لكثرة الاستعمال ، والأصح قصره على السماع ، ولزومه الإفراد والتذكير فيما ورد كذلك أكثر من المطابقة .

والمقصود بقول المبرِّد ، أي : ينقاس ، وقال غيره : لا ينقاس ، وهو الصحيح ([9]) .

وحكى ابن الأنباري عن أبي عبيدة القول بورود أفعل التفضيل مؤوَّلاً بما لا تفضيل فيه، ولم يسلم له النحويون هذا الاختيار ، وقالوا لا يخلوا أفعل التفضيل من التفضيل([10]) وتأوّلوا ما استدل به .

([1]) سورة الروم 27/30 .

([2]) الكشاف: 220/3 .

([3]) البحر المحيط: 169/7 .

([4]) البيت للشنفرى الأزدي ، هو من بحر الطويل ، انظر : ديوانه ، ص56 .

([5]) انظر : شرح ابن عقيل : 182/3 ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني : 51/3 .

([6]) البيت للفرزدق ، وهو من بحر الكامل ، انظر : شرح ديوانه ، للصاوي : 155/2.

([7]) انظر : خزانة الأدب : 242/8، وشرح المفصل: 97/6، والكافية في النحو: 214/2 .

([8]) التسهيل لابن مالك ، ص134 .

([9]) انظر : شرح ابن عقيل : 183/3 .

([10]) انظر : رأي أبي عبيدة في حاشية الصبّان على شرح الأشموني : 51/3 .

أما قوله تعالى : (رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ) (1) فهي على سبيل التأويل حيث إنَّ العلم في هذه الآية مطلقاً لله ، خالياً من المشاركة له من غيره في علمه .

وقد ورد ألفاظٌ على وزن أفعل التفضيل لا يكون بينهما اشتراك مطلقاً إلا على نوع جائز من التأويل توضحه القرائن ، ومثَّل النُّحاة لذلك بقولهم :

"العَسَلُ أَحْلَى مِنَ الخَلِّ ، والصَّيْفُ أَحَرُّ مِنَ الشِّتَاءِ" (2) ، والمراد من ذلك أنَّ العسل في حلاوته أشد من الخل في حموضته ، والصيف في حرارته أشد من الشتاء في برده فليس بينهما اشتراك في المعنى إلا في مطلق الزيادة المجردة ودرجتها الذاتية المقصورة على صاحبها ، واعتبر هذا ما زاد أحدهما في صفته على الآخر في صفته.

ومن هذه الألفاظ أيضاً كلمة " أُخَرْ " (3) بضم الهمزة جمع أُخرى ، وهي مؤنث آخر بالفتح ، هو معدول عن أُأْخَر .

ويرى بعض النُّحاة أَنَّ (4) : أُخَرْ بضم الهمزة ليس من باب أفعل ، ولا ملحقاً به ، لأنه لا يدل على زيادة ومشاركة ، واعتبروا أنه ملحقٌ بالملحق به ، وهو لفظ (أوّل) لأنه به أنسب وأشبهه في الوزن .

وهذه اللفظة لم تنصرف في النكرة ، وورد جمعها في قوله تعالى : (وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ)(5) ، جاء أفعل التفضيل هنا مجرد من أل والإضافة ، فحقه أن يلزم الإفراد والتذكير ليكون آخر ، وبذلك (أُخر) في هذا المكان وصف معدول عن (آخر). وقوله تعالى أيضاً : (فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَر) (6) ، قال أبو البقاء : لا ينصرف أُخر للوصف والعدل على الألف واللام " (7) .

وأرى أنَّ المشاركة في اسم التفضيل هي الأرجح لدى النُّحاة ، وما أوردوه خارجاً عن المشاركة بين اثنين على سبيل التأويل يحمل معنى الزيادة قد ندُر ، مثل : العَسَلُ أَحْلَى مِنَ الخَلِّ ، أي في حلاوته وحموضته ، كما أنَّ المفاضلة بين الله عز وجل والخلائق لا تجوز ، وما ورد في مثل

---

(1) سورة الإسراء 54/17 .

(2) همع الهوامع: 104/2 ، وشرح التصريح: 102/2 .

(3) انظر : شرح شذور الذهب ، ص452، وهمع الهوامع: 25/1-26 ، وإيضاح شواهد الإيضاح: 335/1.

(4) انظر : شرح التصريح على التوضيح: 102/2 ، وارتشاف الضرب: 2334/5 .

(5) سورة آل عمران 7/3 .

(6) سورة البقرة 184/2-185 .

(7) إملاء ما من به الرحمن ، لأبي البقاء العكبري : 81/1 ، والبحر المحيط: 34/2.

قوله تعالى : (وَأَنْتَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ) (1) ، و (اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ) (2) ، وإنَّما المقصود هو المبالغة في رحمة الله بعباده وليس المفاضلة، وكذلك المبالغة ، وكذلك المبالغة في العلم المطلق لله عز وجل .

6- جمع صيغة أفعل التفضيل وتثنيته

وردت صيغة أفعل الدالة على التفضيل مفردة ، كما أنها ترد جمعاً وتثنيةً ، والجمع أنواع مختلفة، إما أن يكون جمع تكسير ، أو جمع سالم بالواو والنون ، وبالألف والتاء ، فالجمع السالم إما أن يكون جمع مذكر بالواو والنون ، أو جمع مؤنث بالألف والتاء ، وقد تجمع اسماً وصفة على القياس (3) .

أما التثنية فبالألف والنون أو بالياء والنون تذكيراً وتأنيثاً ، وسيأتي بيان ذلك في موضعه .

أورد النُّحاة هذه الصيغة جمع تكسير يدل على الكثرة ، ويكون على وزن (أفاعل)، وهي جمع لأفعل ، وذلك إذا كان اسم نحو (أَفْكَل (4) وإصْبَع) فتجمع على (أَفَاكِل وأَصَابِع) ، وهو ليس مقصور على السماع ، بل يكون ذلك قياساً (5) .

ومنه قول الأعشى :

أَتَانِي وَعِيدُ الحَوْصِ مِنْ آلِ جَعْفَر   فَيَا عَبْدَ عَمْرٍو لَوْ نَهِيْتَ الأَحَاوِصَا (6)

فجمع الأحاوص (7) على أفاعل ، مقترنة بأل .

وذكر ابن يعيش أنَّه : " منظور في هذا الجانب إلى جانبي الوصفية والاسمية " (8).

فأحاوص جمع أحوص على وزن أفعل ، وذكر في البيت ، مفردها حوص ، ويرى الرضي أنَّها: " في الأصل من باب أحْمَر حَمْرَاء ، فجمعه فُعْلٌ " (9) .

ومن أمثلة جمع الكثرة أيضاً : " فُعَل بضم الفاء وفتح العين ، ويطرد في نوعين : وهما فُعْلَه

---

(1) سورة الأعراف 151/7 .

(2) سورة الأنعام 124/6 .

(3) انظر: الكتاب: 644/3، والمقتضب: 215/2 ، وشرح المفصل: 62/5.

(4) أفكل ، وهي : الرعدة من برد أو خوف ، انظر : اللسان(فكل) : 19/11.

(5) المقتضب: 215/2 ، وشرح المفصل: 62/5 .

(6) البيت للأعشى ، وهو من بحر الطويل ، انظر : ديوانه ، ص152.

(7) أحوص ، وهو ضيق العينين ، انظر : اللسان (حوص) : 18/7 .

(8) شرح المفصل: 62/5 .

(9) شرح شافية ابن الحاجب : 168/2.

بضم الفاء اسماً ، نحو غُرْفَه وغُرَف ، فإن كان صفة نحو ضِحْكَه لم يجمع على فُعَل ،وشذ قولهم: رَجُلٌ بُهْمَة ورجَال بُهَم " (1) .

أما الثاني : ما كان مؤنثاً على وزن (فُعْلى) نحو : كُبْرَى وصُغْرَى .

قال سيبويه : " الفُعْلى أنثى الأفْعَل ، نحو الكُبْرى والكُبَر ، فإن لم يكن أنثى الأفعل نحو بُهْمَى ورُجْعَى لم يجمع على فُعَل بضم الفاء وفتح العين " (2) . واستدل سيبويه (3) بقوله تعالى : (إِنَّهَا لَإِحْدَى الْكُبَرِ) (4) .

وذكر سيبويه أنها تجمع إذا كانت صفة ، ولها ثلاثة صيغ ، وهي :

"فُعْل وفُعْلاَن وأفَاعِل ، نحو حُمْر وحُمْرَان والأصَاغِر " (5) .

وورد الأصاغر على الأفاعل في قول الشاعر :

قَهَرْنَاكُمُ حتّى الكُماةَ ؛ فأنتُمُ   تَهابُونَنَا حتّى بَنِينَا الأَصَاغِراَ (6)

ويرى بعض النحاة : أنه يجمع بأفاعل ، أفعل الذي مؤنثه فُعْلَى ، ويجمع بالواو والنون أو بالياء والنون في حالة مطابقته لموصوفه ، وذلك إذا كان مقترناً بأل ، نحو : الزَّيْدُونَ الأفْضَلُونَ ، والهِنْدَاتُ الفُضْلَيَاتُ ، بالألف والتاء (7) .

وقد ورد مطابقاً كما ذكر ابن هشام (8) ، في قوله تعالى : (وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا) (9) ، فقال "أكابر" على أفاعل مطابقاً (10) ، ولم يقل " أكبر " .

وفي قراءة لأبي حيوة : " أكثر مجرميها على وزن أفعل " (11) .

---

(1) حاشية الصبان على شرح الأشموني : 130/4 .

(2) الكتاب: 608/3 .

(3) المرجع السابق : 608/3 .

(4) سورة المدثر 35/74 .

(5) الكتاب: 644/3 ، والمقتضب: 215/2 .

(6) البيت مجهول القائل ، وهو من بحر الطويل ، انظر : مغني اللبيب: 172/1 ، والجنى الداني في حروف المعاني ، ص549 .

(7) انظر : شرح قطر الندى وبل الصدى ، ص307 ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني: 130/4 .

(8) شرح شذور الذهب ، ص416 .

(9) سورة الأنعام 123/6 .

(10) انظر : معاني القرآن: 287/2 .

(11) مختصر في شواذ القرآن ، ص40 .

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى : (إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا) (1) . فأراذل جمع أرذل ، واعتُبرت: " أَرَاذِل: جمع الجمع ، فقيل جمع أَرْذَل ككلب وأَكْلُب وأَكَالِب ، وقيل جمع أَرْذَال وقياسه أراذيل . والظاهر أنه جمع الذي هو أفعل تفضيل (2) وذكر ابن السراج إيجاب ترك المطابقة ورُدَّ عليه بالآيتين السابقتين في نحو : أكابر مجرميها ، وهم أراذلنا بوجوب المطابقة (3) . وهذا واضح في حال إضافة أفعل التفضيل إلى معرفة وكان لمؤنث أو مثنى أو جمع ، جاز فيه المطابقة والإفراد (4) ، وذلك نحو قوله تعالى : (وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ) (5) .

وجاء عن النبي " صلى الله عليه وسلم " في الحديث الشريف : (إِنَّ أَحَبَّكُمْ إِلَيّ وَأَقْرَبَكُمْ مِنِّي مَنْزِلَةً يَوْمَ القِيَامَة أَحَاسِنكُم أَخلاَقاً)(6).

فجمع أَحْسَنْ على أَحَاسِن أي أفَاعِل ، مثل أكابِر .

أما كلمة " أُخَرْ " (7) ، فجمع أُخْرَى التي هي مؤنث آخَرْ على وزن أفعل ، ومنه قوله تعالى : (وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ) (8) .

وعند أبي حيّان : " أُخَرْ جمع أُخْرَى ، مقابلة آخرَ" (9) ، أما في قوله تعالى : (إِنَّهَا لَإِحْدَى الْكُبَرِ)(10) . يرى الزمخشري : " الكُبَر : جمع الكُبْرى جعلت ألف التأنيث كتائها ، فلما جمعت فُعْلَة على فُعَلْ ، جمعت فُعْلى عليها ، ونظير ذلك السَّوَافِي في جمع السَّافِيَاءُ ، والقَوَاصِعُ في جمع القَاصِعَاء ، كأنها جمع فاعلة ، أي لإحدى البَلايَا أو الدَّوَاهِي الكُبَر "(11) .

وأمّا كلمتي (الأصغر والأكبر) ، فعند سيبويه : " يكسَّر على أفَاعِل ، وإن شئت قلت :

---

(1) سورة هود 27/11 .

(2) انظر : البحر المحيط: 214/5 .

(3) انظر : رأي ابن السراج في شرح شذور الذهب ، لابن هشام ، ص418 .

(4) أنظر : البحر المحيط: 215/4 .

(5) سورة البقرة 96/2 .

(6) صحيح مسلم ، لمسلم بن الحجاج النيسابوري : 1080/4 .

(7) انظر : شرح شذور الذهب ، ص452 ، وهمع الهوامع: 25/1-26 ، وإيضاح شواهد الإيضاح ، لأبي الحسن القيسي : 335/1 .

(8) سورة يوسف 43/12-64 .

(9) البحر المحيط: 34/2 .

(10) سورة المدثر 35/74 .

(11) الكشاف: 186/4 .

الأصْغَرُون والأكبَرُون ، فاجتمع الواو والنون والتكسير هاهنا ، كما اجتمع الفُعَل والفُعْلان " (1) ، فتجمع كل من الأكبر والأصغر جمع تكسير ، وكذلك بالواو والنون جمع مذكر سالم .

وورد جمع التصحيح في القرآن الكريم بالياء والنون ، وبالواو والنون أيضاً ، ففي الأوّل نحو قوله تعالى : (قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً) (2) ، وفي الثاني نحو قوله تعالى : (قَالُوا أَنُؤْمِنُ لَكَ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذَلُونَ) (3) . جمع للأخسر والأرذل .

فجمع الأرذلون بالواو والنون جمع تصحيح وهي صفة وذكر المبرِّد أنَّ : " ما كان من هذا للآدميين لم يمتنع من الواو والنون ومثَّل بالآيتين السابقتين " (4) .

وقد اختلف النحاة في جمع التكسير لصيغة أفعل الذي مؤنثه فَعلاَء ، رغم ورودها اسماً وصفة . قال السيوطي : " فَعلاَء اسماً حَلْفَاء ، وصفة حَمْرَاء " (5) ، وذكر أنَّ : " فعلاء صفة لا أفعل لها ، ومثل بـ أرض ثَرْيَاء (6) ؛ أي ذات ثرى ، وامرأة ثدياء (7) " (8) .

وقد يُجمع على فُعْل بضم الفاء وسكون العين قياساً ، فما وجد له مؤنث على وزن فعلاء نحو (أحْمَر حَمْرَاء) يقال فيها حُمْر بضم الفاء وسكون العين ، وما لم يوجد له لسبب أو لمانع خلقي كَرَتقاء (9) يقال فيها رتْق ، وفي قياسية هذا النوع من الجمع خلاف ، واعتُبرَ أنَّ المشهور هو اعتبار القياسية (10) . وقد ورد في قوله تعالى : (وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ بِيضٌ وَحُمْرٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٌ) (11) . فجمع أَبْيَض وأَحْمَر على بِيْض وحُمْر ، بسكون عينه ، فإذا كانت عين هذا الجمع ياء وجب كسر فائه لسلامة عينه خشية انقلابها واواً للضمة ، وهي بذلك ثقيلة مع ثقل الجمع نحو : أَبْيَض وبِيض وأعْيَن وعِين بكسر العين ، وأجاز الصرفيون ضم عين هذا الجمع للضرورة الشعرية بشروط ، وهي : صحة عينه ولامه وعدم تضعيفه ، ومثَّلوا بقول الشاعر :

---

(1) الكتاب: 644/3 ، وانظر : تصريف الأسماء والأفعال ، ص49 .

(2) سورة الكهف 103/18 .

(3) سورة الشعراء 111/26 .

(4) المقتضب: 214/2 .

(5) المزهر: 17/2 .

(6) ثرياء ، وهي : أرض ذات ثرى وندى ، انظر اللسان (ثرى) : 110/14 .

(7) ثدياء ، وهي : امرأة عظيمة الثديين ، انظر : اللسان (ثدي) : 109/14 .

(8) المزهر: 230/2 .

(9) رتقاء ، وهي : المرأة المنضمة الفرج ، انظر : اللسان (رتق) : 114/10 .

(10) انظر: المقتضب: 215/2 .

(11) سورة فاطر : 27/35 .

طَوَى الجَدِيدَانِ مَا قَدْ كُنْتُ أنْشُرُهُ   وأَنْكَرَتْنِي ذَوَاتُ الأعيُنِ النُّجُلِ[1]

ويرى الصرفيون أنَّ الشاعر " ضم الجيم في كلمة " النّجُل" [2] وحرك العين للضرورة من صيغة فُعْل " [3] .

وقد جُمع أفعل على وزن فِعَال بكسر الفاء وفتح العين ، واعتبره النحاة من القليل النادر في كلام العرب .

قال ابن فارس : " ليس في الكلام أفْعَل مجموعاً على فِعَال ، إلا أعْجَفَ [4] وعِجَاف"[5] وورد في التنزيل في قوله تعالى : (سَبْعٌ عِجَافٌ) [6] . ويرى البصريون أنَّ : جمع التصحيح يجمع قياساً بالواو والنون أو بالألف والتاء ، تذكيراً وتأنيثاً ، واعتبر ذلك لصيغة أفعل التي كانت صفة في الأصل ، وأصبحت علماً للجنس يفيد الشمول ، فلا تجمع على فُعْل بضم الفاء وسكون العين ، ومن هذه الألفاظ : أَكْتَع وأَجْمَع وأَبْصَع[7] ، حيث يقال : أَكْتَعُون وأَجْمَعُون وأَبْصَعُون ، أما فعلاء مؤنث أفعل فتجمع بالألف والتاء إذا صارت اسماً وتركت الوصفية ، نحو : حَمْرَاوات وكُبْرَيَات وصُغْرَيَات [8] .

أما الرأي الكوفي فهو مخالفٌ لما كان عليه البصريون ، وذلك لأفعل فعلاء وصفاً ، مثل أحمر حمراء ، أما إن كان علماً ، أي اسم علم فيجوز أحمرون وحمراوات في سعة الكلام ، أجازه عامة النحاة ولم يخالف إلا ابن كيسان الذي أجازه أيضاً وصفاً ، وأجازوا الجمع بـ (أَفْعَلُون وفَعْلاَوَات) لضرورة الشعر [9] . واستدلوا بقول الكميت بن زيد :

فَمَا وَجَدَتْ بَنَاتُ بَنِي نِزَارٍ   حَلاَئِلَ أسْوَدِينَ وأحْمَرِينَا [10]

أجاز ذلك ابن كيسان اختياراً ، وهو عند غيره شاذ ، ووافق الكوفيين في حَمْرَاوات

---

[1] البيت لعنترة بن شداد ، وهو من بحر البسيط ،انظر : ديوانه ، ص117 .

[2] النجل ، هي : عيون واسعة الشق ، انظر : اللسان (نجل) : 646/11 .

[3] الكتاب: 644/3 ، والمقتضب: 238/1 ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني : 128/4 ، وشرح شافية ابن الحاجب : 170/2.

[4] عجاف ، أي هزيلة ضعيفة ، جمع أعجف ، انظر : اللسان مادة (عجف) : 421/11 .

[5] انظر : رأي ابن فارس في المزهر ، للسيوطي : 116/2 .

[6] سورة يوسف 43/12 .

[7] أكتع وأبصع ، ألفاظ يؤكد بها كأجمع ، انظر : اللسان مادة (كتع وبصع) : 8/11-646.

[8] انظر : شرح شافية ابن الحاجب : 170/2-171-172 .

[9] المرجع السابق : 170/2 .

[10] البيت للكميت بن زيد الأسدي ، وهو من بحر الوافر ، انظر : ديوانه : 116/2 .

وصَفْرَاوَات(1) . أما حمروات فكثيرون منعوها لأنها للوصف أقرب وفيه أكثر .
فأسْوَدِين وأحمْرِين جمع تصحيح لأَسْوَد وأَحَمْرَ .

ويرى الرضي أنَّه : " يجوز أَفْعَلُون وفَعْلاَوَات لضرورة الشعر " (2) . وذكر ابن يعيش أنَّ : كل أفعل مؤنثه فعلاء ، فهذا جمعه على (فُعْل) إذا كان صفة ، نحو (أحْمَر، حُمْر) ، ولا يجوز ضمّه إلاَّ في الشعر ، ويجمع على (فُعلان) نحو : حُمْرَان وسُودْان وبِيْضان (3)

ومن ذلك قول الشاعر :

وَمِعْزَىً هَدِباً يَعْلُو   قِرَانَ الأَرْضِ سُودَانَاَ (4)

حيث جمع الشاعر كلمة (أَسْوَد) على (سُودَان) ، على وزن فعلان .

قال الرضي : " ويجيء فُعْلان كثيراً كسُودانٍ وبِيْضَان " (5) .

فيرى البصريون أنَّ صيغة أفعل تجمع جمع تصحيح قياساً بالواو والنون ، أو الياء والنون ، أو الألف والتاء .

أما الكوفيون وابن كيسان فقد جعلوا ذلك للضرورة ، واعتبروا أنَّه يجمع بالواو والنون، نحو (أَفَعْلُون) ، وبالألف والتاء ، نحو : (فَعْلاَوَات) .

وأميل إلى رأي البصريين لما فيه من التوسع اللغوي ، وعدم تقييد مطلق .

أما تثنية صيغة أفعل التفضيل ، فكما ورد جمعاً بأنواعٍ مختلفة ، فيرد أيضاً مثنى ، ويكون ذلك بالألف والنون رفعاً ، وبالياء والنون جراً ونصباً ، تذكيراً وتأنيثاً ، نحو : الأَفْضَلان والفُضْلَيَان ، فالأولى مثنى مذكر للأفضل ، والثانية مثنى مؤنث للفُضْلى ، وذلك نحو : المُخْلِصَانُ هُمَا الأفضَلان ، والمُخْلِصَتَان هُمَا الفُضْلَيَان .

ويرى أبو حيَّان أنَّه : يجوز تأنيث أَفعل الدالة على التفضيل وتثنيتها ، مثل : فُضْلَيَا ، فهي مثنى فُضْلَى التي هي مؤنث لأفضل ، ويجوز ذلك في حالة الإضافة إلى نكرة قريبة من المعرفة بصلة وإيضاح ، وذلك نحو : الهِنْدَانُ فُضْلَيَا امْرَأَتَيْنِ تَزُورانِنَا (6) .

---

(1) انظر : رأي ابن كيسان في شرح شافية ابن الحاجب : 172/2.

(2) المرجع السابق : 170/2 .

(3) انظر : شرح المفصل: 5-62-63 .

(4) البيت مجهول القائل ، وهو على بحر الهزج ، وبلا نسبة في : الكتاب: 219/3 ، وشرح المفصل: 63/5 ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني : 132/4 .

(5) شرح شافية ابن الحاجب : 170/2.

(6) انظر : ارتشاف الضرب: 2323/5 .

أمَّا (أوّل) فمذهب البصريين أنه (أفْعَل) ، وقد اختلفوا فيه (1) .

ذكر ابن الحاجب أنَّ : " أوّل كأسبق معنى وتصريفاً واستعمالاً ، تقول في تصريفه ، الأوّل الأوَّلاَن الأوَّلُون الأوائِل الأُوْلَى الأُوْلَيَان الأُوْلَيَات الأُوَل " (2) . فأسبق على وزن أفعل ، وهذا ما ذهب إليه البصريون ، وورد مثنى (أَوّل) على (أوْليان) في قوله تعالى: (فَآخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوْلَيَانِ) (3) .

ذكر أبو البقاء أنَّ : " الأوْلَيَان يقرأ بالألف على تثنية أولى " (4) .

وعند الزمخشري : " الأوْلَيَان : هما الأحقّان بالشهادة لقرابتهما ومعرفتهما " (5) . وفي هذه الآية الكريمة ورد اسم التفضيل محلًّى بأل ومطابقاً لموصوفه ، ويرد دون مطابقة في نحو : الزَّيْدَانُ أَفْضَلُ القومِ ، وأَفْضَلاَ القومِ .

أمّا (آخَرُ) فيثنى على (آخرَان) ، وجاء في قوله تعالى : (أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ) (6) وقد ورد ألفاظٌ في المثنى المؤنث لكلمة (أوّل) ، مثل : أوَّلَة ، وأَوَّلَتَان(7)

اعتبر الرضي ذلك : " ليس بصحيح ، وهو من كلام العوام " (8) .

مما سبق تبيّن أنَ اسم التفضيل في تثنيته ، يرد مطابقاً وغير مطابق ، وعند ابن هشام:

"عدم المطابقة هو الأفصح " (9) . واستدل بقوله تعالى : (وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ..)(10) فالمطابقة وعدمها مستخدم في اللغة ، وسيأتي التفصيل على ذلك في بابه إن شاء الله.

---

(1) شرح الرضي على الكافية : 460/3 .

(2) الكافية في النحو: 218/2 .

(3) سورة المائدة 107/5 .

(4) إملاء ما من به الرحمن: 230/1 .

(5) الكشاف: 651/1 .

(6) سورة المائدة 106/5 .

(7) شرح الرضي على الكافية : 460/3 .

(8) المرجع السابق : 460/3 .

(9) شرح قطر الندى وبل الصدى ، ص307 .

(10) سورة البقرة 96/1 .

الخاتمة:

صيغة أفعل التفضيل وردت معرفة ومضافة ومثناة وجمعاً ووردت كلمة خير وشر دالة على التفضيل وقد بين البحث ذلك مطبقاً على القرآن الكريم وقد تبين من خلال البحث النتائج الآتية:

- صيغة أفعل المجردة وردت في القرآن الكريم في مائتين وسبعين موضعاً.
- والمقترنة بـ أل في مائتين وثمانين موضعاً.
- المضافة إلى نكرة في ستة عشر موضعاً
- المضافة إلى المعرفة في مائة وسبع وثلاثين موضعاً
- وكلمة (خير) مجردة من أل والإضافة في خمس وستين موضعاً.
- وكلمة (شر) مقترنة بـ أل في موضع واحد قوله تعالى:
  (سيعلمون غداً من الكذاب الأشر) سورة القمر آية (26).
- وكلمة خير مضافة إلى معرفة في اثنين وعشرين موضعاً
- وكلمة خير مضافة إلى نكرة في موضع واحد وهو قوله تعالى: (كنتم خير أمة أخرجت للناس) سورة آل عمران آية (10).
- وحذف الحرف من قبل كلمة (خير وشر) في ثمان وستين موضعاً.

وهذا ما تم بيانه في البحث والله الموفق.

فهرس المصادر والمراجع

1- إرتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيّان الأندلسي ، تحقيق : د.رجب عثمان محمد ، مكتبة الخانجي ،القاهرة ، ط1418،1هـ – 1998م .
2- إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن ، لأبي البقاء عبدالله بن الحسين بن عبدالله العكبري ، مكتبة الحلبي ، مصر ، ط1389/2هـ .
3- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين : البصريين والكوفيين ، للشيخ كمال الدين أبي البركات ابن الأنباري ، بدون : ت/ط .
4- إيضاح شواهد الإيضاح ، لأبي علي الحسن بن عبدالله القيسي ، تحقيق : د. محمد بن حمود الدعجاني ، دار الضرب الإسلامي ، ط1408/1هـ – 1987م .
5- البحر المحيط ، لأبي حيّان الأندلسي ، دار الفكر ، ط1403/2هـ

6- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، لابن مالك، تحقيق : محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي ، 1387هـ – 1967م .

7- تصريف الأسماء والأفعال ، د. فخر الدين قباوة ، مكتبة المعارف ، بيروت، ط1408/2هـ– 1988م .

8- جمهرة الأمثال ، للعسكري ، ضبطه : د. أحمد عبدالسلام ، بيروت ، 1408هـ – 1988م .

9- الجنى الداني في حروف المعاني ، للحسن بن قاسم المرادي ، تحقيق : د. فخر الدين قباوة والأستاذ : محمد نديم فاضل ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، لبنان ، ط1983/2م .

10- حاشية العالِم مصطفى الدسوقي ، وبهامشه مَتن مغني اللبيب ، مطبعة المشهد الحسيني ، القاهرة ، 1386هـ .

11- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، لعبد القادر بن عمر البغدادي ، تحقيق: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ، ط1403/1هـ – 1983م .

12- الخصائص ، لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق : محمد علي النجار ، دار الهدى للطباعة والنشر ، بيروت ، ط1952/2م .

13- ديوان الأعشى ، شرح : د. يوسف شكري فرحات ، دار الجيل ، بيروت ، ط1413/1هـ – 1992م .

14- ديوان حسّان بن ثابت الأنصاري ، شرح : د. عمر فاروق الطبّاع ، دار القلم ، بيروت ،1993م .

15- ديوان ذي الرمّة ، تحقيق : د. عبدالقدوس أبو صالح ، دمشق ، 1393هـ – 1973م .

16- ديوان الشنفري ، إعداد وتقديم : طلال حرب ، دار صادر، بيروت ، ط1996/1م .

17- ديوان العجّاج بن رؤبة ، تحقيق : د. عزّة حسن ، بيروت ، 1971م .

18- ديوان عمرو بن كلثوم ، تحقيق : د. إميل بديع يعقوب ، دار الكتاب العربي، ط1411/1هـ – 1991م .

19- ديوان عنترة بن شدّاد ، تحقيق : فوزي عطوي ، دار المعرفة ، بيروت ، ط1388/1هـ – 1968م .

20- ديوان امرىء القيس ، إعداد : يوسف بن سليمان المعروف بالأعلم الشنتمري ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، 1394هـ – 1974م .

21- ديوان الكميت بن زيد الأسدي ، جمع وتقديم : د. داود شلوم ، مكتبة الأندلس ، بغداد ، 1969م .

22- شرح ألفية بن مالك ، لأبي عبدالله بدر الدين محمد ، المعروف بابن الناظم، تحقيق : عبدالحميد السيد محمد عبدالحميد، دار الجيل ، بيروت ، بدون : ت/ط.

23- شرح التصريح على التوضيح على ألفية بن مالك ، للشيخ خالد الأزهري ، دار إحياء الكتب العربية ، بدون : ت/ط .

24- شرح ديوان جرير ، لمهدي محمد ناصر الدين ، لبنان ، بيروت ، 1406هـ – 1986م .

25- شرح ديوان الفرزدق ، للصاوي ، المكتبة التجارية ، مصر ، بدون : ت/ط.

26- شرح الرضي على الكافية ، يوسف حسن عمر ، منشورات جامعة قاريونس ، 1398هـ – 1978م .

27- شرح شافية ابن الحاجب ، لرضي الدين محمّد بن الحسين الاستراباذي، مع شرح شواهده ، للعالم عبدالقادر البغدادي ، حققهما الأساتذة : محمد نور الحسن ، ومحمد الزفراف ، ومحمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الكتب العلمية ، بيروت، 1395هـ – 1975م .

28- شرح شذور الذهب ، لأبي محمد ابن هشام الأنصاري ومعه كتاب منتهى الأرب ، بتحقيق شرح شذور الذهب ، لمحمد محيي الدين عبدالحميد ، بدون: ت/ط .

29- شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك ، تحقيق : محمد محيي الدين عبدالحميد، دار التراث ، القاهرة ، ط 1980/20م .

30- شرح القصائد السبع ، الطوال الجاهليات ، لأبي بكر بن الأنباري ، تحقيق : عبدالسلام هارون ، دار المعارف ، القاهرة ، ط5 .

31- شرح القصائد السبع ، للزوزني ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، بدون : ت/ط .

32- شرح قطر الندى وبل الصدى ، لأبي محمد عبدالله جمال الدين بن هشام ، الأنصاري ، تحقيق : محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية ، بيروت ، 1409هـ – 1988م .

33- شرح المفصل ، لموفق الدين بن علي بن عييش النحوي ، مكتبة المتنبي ، القاهرة ، بدون : ت/ط .

34- شفاء العليل في إيضاح التسهيل ، للسلسيلي ، تحقيق : د. الشريف عبدالله الحسيني ، مكة المكرمة ، 1406هـ – 1986م .

35- الصاحبي في فقه اللغة ، لأبي الحسين أحمد بن فارس ، تحقيق : مصطفى الشويمي ، مؤسسة بدران ، بيروت ، 1382هـ – 1963م .

36- صحيح البخاري ، لمحمد بن إسماعيل البخاري ، تحقيق : مصطفى السقا، دار ابن كثير ، بيروت، ط3 .

37- صحيح مسلم ، لمسلم بن ا لحجّاج النيسابوري ، تحقيق : محمد فؤاد عبدالباقي ، دار إحياء التراث ، مصر ، بدون : ت/ط .

38- الكافية في النحو ، لجمال الدين ابن الحاجب ، شرح : رضي الدين الاستراباذي ، دار الكتب العلمية ،بيروت ، بدون : ت/ط .

39- الكتاب ، لسيبويه ، تحقيق : عبدالسلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ودار الرفاعي ، الرياض ، ط1402/2هـ - 1982م .

40- الكشاف ، لأبي القاسم جار الله الزمخشري الخوارزمي ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان، بدون : ت/ط .

41- اللباب في علل البناء والإعراب ، لأبي البقاء عبدالله بن الحسين العكبري ، تحقيق : غازي مختار طليمات ، دار الفكر المعاصر ، بيروت ، دار الفكر ، دمشق ، ط1416/1هـ - 1995م .

42- مجمع الأمثال ، لأبي الفضل أحمد بن محمدج النيسابوري (الميداني) ، دار مكتبة الحياة ، بيروت ، لبنان ، ط2، بدون : ت/ط .

43- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق : علي النجدي ناصف ، والدكتور عبدالفتاح إسماعيل شلبي ، دار سركين للطباعة ، ط1406/2هـ - 1986م .

44- مختصر في شواذ القرآن ، لابن خالوية ، نشره : برجشتراسر ،مكتبة المتنبي ، القاهرة ، بدون : ت/ط .

45- المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، لعبد الرحمن جلال الدين السيوطي ، شرح وضبط وتصحيح : محمد أحمد بك ، وعلي محمد البجاوي ، ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، دار التراث ، القاهرة ، ط3، بدون : ت .

46- المستوفي في النحو ، لابن فَرَّخان ، تحقيق : د. محمد بدوي المختون ، القاهرة ، 1407هـ - 1987م .

47- معاني القرآن ، للأخفش الأوسط ، الإمام أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي البلخيّ البصري، تحقيق : د. فائز فارسي ، الكويت ، ط1401/2هـ - 1981م .

48- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، لجمال الدين ابن هشام الأنصاري ، حققه وعلق عليه : د. مازن المبارك ومحمد علي حمدالله ، دار الفكر ، بيروت ، ط1979/5م .

49- المفصّل في علم العربية ن لأبي القاسم الزمخشري وبذيله كتاب المفضّل في شرح أبيات المفصل ، لمحمد الحلبي ، دار الجيل ، بيروت ، ط2 .

50- المقتضب ، لأبي العبّاس محمد بن يزيد المبرّد ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ، القاهرة ، ط1399/2هـ .

51- الموطأ ، لمالك بن أنس الأصبحي ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التراث ، مصر ، بدون : ت/ط .

52- همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية ن لجلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي ، صححه : محمد بدر الدين ، دار المعرفة، بيروت ، بدون : ت/ط .